محضر الجلسة رقم 130

التاريخ: الثلاثاء 22 ربيع الآخر 1445هـ (7 نوفمبر 2023م).
الرئاسة: السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وست وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية عشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة في البداية للسيد الأمين، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات..

الكلمة لكم السيد الأمين.

تفضلوا مشكورا.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،
السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 31 أكتوبر إلى 7 نونبر 2023، بما يلي:

- 30 سؤالا شفهيا؛
- 19 سؤالا كتابيا.

وبطلب من فريق الاتحاد المغربي للشغل يؤجل سؤال الفريق حول "الاستراتيجية المعتمدة للحد من وثيرة التدهور البيئي" الموجه لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، إلى جلسة لاحقة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
السيدان الوزيران المحترمان،

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بسؤال موجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية حول "تدبير الممتلكات والعقارات الحبوسية".

أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
السيد الوزير المحترم،

وفي ديباجة الظهير الشريف المؤرخ بـ 23 فبراير 2010 المتعلق بمدونة الأوقاف، يقول جلالة الملك، نصره الله وأيده: **"وتأكيدا من جلالتنا على استقلالية الوقف المستمدة من طابعه الإسلامي الخالص، فقد آثرنا من خلال هذه المدونة المحافظة على خصوصيته، وتزويده بوسائل قانونية حديثة تضمن له الحماية الناجعة، وبنظم تدبيرية تيسر حسن استغلاله والاستفادة منه، وبطرق استثمارية تمكنه من المساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعيد له دوره الريادي الذي نهض به عبر تاريخ بلادنا المجيد".**

انتهى كلام صاحب الجلالة.

ومن هذا المنطلق السامي، نود من سيادتكم، السيد الوزير أن توضحوا للمجلس الموقر كيفية تدبير الممتلكات الحبوسية؟ وما هي برامج ومشاريع الوزارة لتأهيل الرصيد العقاري المتنوع خدمة التنمية والاستثمار؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على السؤال.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمان الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السادة المستشارون المحترمون وفريقهم على سؤالهم وعلى اهتمامهم

بهذا الموضوع.

إن تدبير الأملاك الحبوسية يخضع لضوابط منظمة بالظهير الشريف المتعلق بمدونة الأوقاف، وهي التي اقتبس منها السيد المستشار المحترم، والمسطرة مضبوطة تترجمها مقتضيات ونظم تدبيرية تيسر وتحسن استغلال الوقف واستثماره على أحسن وجه، وتضمن له الحماية الناجعة مع التأكيد على استقلاليته المستمدة من طابعه الإسلامي الخالص.

وقد أعدت الوزارة إستراتيجية النهوض بالوقف رؤية 2021-2032، يعني استراتيجية حظيت بالموافقة السامية لأمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أعزه الله، بهدف مضاعفة وثيرة إغناء الرصيد الوقفي في أفق 2032، من خلال تثمينه واستثمار مداخيله وفي اقتناء أملاك جديدة وبناء وحدات جديدة والعناية بالبنايات الدينية الأخرى والثقافية.

بالإضافة إلى العناية بالقطاع الفلاحي، من خلال الاهتمام بالضيعات الحبوسية الموجودة وإحداث وحدات إنتاجية أخرى وتوسيع المساحات المغروسة بأشجار الزيتون والنخيل بالخصوص.

وقد شرعت الوزارة سنة 2021 في تنزيل هذه الاستراتيجية التي ترتكز على أربعة توجهات إستراتيجية أساسية هي:

- تعزيز العناية بالرصيد الوقفي؛
- اعتماد حكامة رشيدة في تدبيره؛
- إحياء سنة الوقف وإشاعة ثقافته؛
- مراعاة وألفاظ الواقف.

وتستند الوزارة في تدبير رصيدها العقاري على عدة معايير، هي:

- المجال التشريعي الذي يعتبر المرجع الأساسي لتدبير الممتلكات الوقفية؛
- الحفاظ على الأصول الوقفية بإخضاع الأملاك لنظام التحفيظ العقاري، عندنا 55.500 رسم عقاري محفظ و23.035 مطلب للتحفيظ؛
- تدبير المنازعات الوقفية للدفاع عن حقوق الأوقاف؛
- تنمية الرصيد الوقفي الحالي من خلال عرضه للكراء؛
- تثمين وتأهيل الأملاك الوقفية من خلال الإصلاح والصيانة؛
- إغناء الرصيد الوقفي عبر إنجاز مشاريع استثمارية بتمويل ذاتي أو مشترك مع مؤسسات أخرى.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، من أجل التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير المحترم،

من باب قوله تعالى "**ولا تبخسوا الناس أشياءهم**" أجدني ملزما بالتنويه بكل المجهودات التي تبذلونها شخصيا كوزير مشهود له بالكفاءة والتجربة والنزاهة، أو كوزارة تتحمل أمانة تدبير الشأن الديني للمملكة، ونحن لا نشك أبدا في حرصكم على أن توجه أموال واستثمارات الوقف إلى وجهتها الصحيحة وبالشكل الذي يحافظ على المقاصد الاقتصادية والاجتماعية للوقف.

السيد الوزير،

تشير بعض الآراء الرائجة أن هذه الوزارة من أغنى الوزارات، بسبب حجم وتنوع ممتلكات الأوقاف والعقارات، والمشرفة على تدبيرها الوزارة من باب الاختصاص، وطالما أثار ذلك أيضا عدة تساؤلات حول مساهمة الأوقاف في الاستثمار وخلق الثروة وتحقيق التنمية ببلادنا.

صحيح أننا نسجل لكم، السيد الوزير، تعبئة ما يناهز 1.067.000 هكتار من العقارات لفائدة الاستثمار بين 2008 و2022، كما أنكم وفرتم أيضا قطعا أرضية وعقارات للحد من السكن غير اللائق وخصصتم أخرى للأنشطة الاقتصادية والصناعية.

وهي مناسبة لنشيد أيضا بانخراط الوزارة في تأهيل المدن العتيقة بالمملكة، وأنتم تعلمون، السيد الوزير المحترم، أن العقار هو عماد كل استثمار، وبالرجوع إلى مرجعية مدونة الأوقاف التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الدور الاجتماعي والتضامني للوقف وبين تحديات التنمية والاستثمار وخلق فرص الشغل وخلق الثروة ببلادنا.

السيد الوزير،

نحن في المجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي معكم في هذا التوجه الجديد، لكن هناك تحديات وصعوبات كبيرة لازالت مطروحة، سواء تعلق الأمر بالعقارات الموجودة بالمدارات الحضرية أو الموجودة بالعالم القروي ومعبأة للاستثمار الفلاحي، ذلك أن بعض هذه العقارات لازالت مستغلة بسومة كرائية ضعيفة ووفق مساطر تقليدية، لا تساعد على الاستثمار الأمثل أو أنها موضوع مساطر قضائية ومنازعات سواء مع الأفراد أو المؤسسات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير الرد؟

تفضلوا في بضع ثوان.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا لكم.

الحاجة اللي تتحسب ما فيهاش المزايدات، كلشي محسوب، لذلك قضية أغنى وزارة لا ماشي أغنى وزارة، وهاذ الرصيد هذا تيدخل الآن بـ 1/13

في الحاجيات ديال وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الباقي تتعطيها ميزانية الدولة.

لذلك، القضية محسومة، ما بين واحد 400 مليون ديال الدرهم، ماشي هي الملايير اللي تنسيرو بها الشأن الديني، هذا من ناحية.

من ناحية أخرى احنا تنجتهدو.. هذا هو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم إلى سؤال ثاني حول "ارتفاع تكاليف أداء مناسك الحج".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد الرئيس لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الأخوات والإخوة الأفاضل،

السيد الوزير،

عرفت تكاليف مناسك الحج هذه السنة أو السنة المنصرمة، ارتفاعا أصبح لا يطاق بالنسبة لواحد الفئة عريضة من الشعب المغربي، التي ألفت وتعودت أن تزور الأماكن المقدسة.

وعلمنا في الفريق الاستقلالي والرأي العام المغربي أن ديناميتكم واجتهاداتكم قابلتم واستقبلتم في وطننا الحبيب وزير الحج والعمرة في المملكة العربية السعودية، وبدون شك نظرا للتوجيهات السامية لجلالة الملك، التي تنفذونها خاصة في مجال الحقل الديني، بدون شك أنكم وصلتم إلى أشياء تسر وتفرح المؤمنين الذين يريدون التوجه إلى الديار المقدسة.

لا نشك في اجتهاداتكم، السيد الوزير، نظرا لأنكم تعرفون جيدا أن مناسك الحج فالسنة المنصرمة كانت مرتفعة، جد مرتفعة بالنسبة للطبقة المتواضعة، اللي كتجي فيهم القرعة، كيكونو محظوظين بالقرعة، ولكن لا يستطيعون، لا يستطيعون نظرا للتكاليف الباهظة.

فماذا أعددت وزارتكم للتخفيف من هذا الغلاء؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على السؤال.

تفضلوا.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

أولا، السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم وفريقه على السؤال.

أولا، قضية الحج هي مسألة دينية، شرعية، والله تعالى أعطانا أشنو هي الحج، أشنو هي شروط الحج؟ "من استطاع إليه سبيلا"، الناس اللي ما استطاعوش محسوب ليهم أنهم حجو، الله تعالى كيشوف من حالهم، ولكن ككل البضائع راه سنة فسنة كتزيد لهذاك اللي كيبيعها والتكاليف وشحال باش طاحت عليه.

لذلك، السيد الوزير، جبناه باش نحلو واحد العدد ديال المشاكل، وفعلا توصلنا ووقعنا واحد المحضر مشترك، من جملتها لأن جاب معه الشركة ديال الخطوط السعودية، وهي مستقلة.

شركة الخطوط السعودية فالسنة الماضية مابغاتش تتعامل معنا إلا بزيادة، هاذيك الزيادة فيها 1400 درهم، اعطاتها الدولة ما ساق ليها أحد الاخبار، بمعنى كل اللي مشاو مع التنظيم الرسمي راه تعطى عليهم 1400 درهم، مافبالهومش، مابغيناش نرجعو للناس من بعد ما أداو نقولو لهم أراو زيدونا 1400 درهم، هاذي ماعرفتش، راه فيها 2 ديال الملايير ديال السنتيم، ولذلك لا ينتظر.

الأسبوع الجاي، إن شاء الله، غادي تكون عندنا اللجنة الملكية للحج، مازال ما عندناش كل المعطيات، شحال غادي يسوا الحج ديال هاذ العام، ولكن على كل حال بعدا هاذيك 1400 مزيودة وأقنع هو الشركة أن تبق هاذ العام ف1400، وغادي تعطى للشركة ديال الخطوط الملكية الجوية كذلك، لأن كانت دائما كتأدي بأقل.

أما الخدمات الأخرى كلها محسوبة، فيها السكن مكة والمدينة، فيها التغذية طيلة مدة الإقامة، فيها التنقل بالأراضي السعودية، فيها نقل الأمتعة بين المدن، فيها الخدمات الأساسية والإضافية، فيها رسم التأمين العام للسلطات السعودية، فيها الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 15%، فيها رسم التأشيرة المفروض من طرف السلطات السعودية وفيها سعر الصرف المطلق إلى آخره، وفيها رسم التأطير اللي هو 800 درهم، ثم مصاريف بنك المغرب 20 درهم.

وكاينة لجنة مشتركة وزارية كتسهر على كلشي، كلشي كيدوز من الخزينة العامة ملي تيدفعو الحجاج كيدوزو كيمشي للسعودية والقنصلية هي اللي كتعطي لهاذوك الناس اللي كيعطيونا الخدمات، فلذلك القضية إلى تزادت راه تزادت إما فالخدمات وإما فالثمن.

الثمن ديال السكنى ما أظن تفاوضنا ما أظن غيكون فيه زيادة، ولكن الأشياء الأخرى كنتسناو وعاونونا أنه نكونو واقعيين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد الرئيس، في بضع ثواني.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكرا جزيلا على هاذ التوضيحات، ولا زلنا نطمع في اجتهاداتكم التي غالبا ما تكون صائبة ومفيدة، حتى يعم الرخاء في هذا الجانب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل، السيد الوزير، إلى موضوع السؤال الثالث حول "مساهمة العقار الوقفي في الاستثمار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السي رضى.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، عن استراتيجية وزاراتكم لوضع العقارات الوقفية في خدمة الاقتصاد الوطني، من خلال تمكين المستثمرين في هذه الأراضي بغرض إحداث مشاريع استثمارية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم وفريقه على السؤال.

كما أشرت في مناسبات سابقة، تسهم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بشكل فعال وفقا لأحكام مدونة الأوقاف للتنمية الشاملة لبلادنا من خلال الإسهام برصيدها الحبوسي لإحداث مشاريع اجتماعية اقتصادية ودينية وثقافية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ وضع رهن الإشارة قطع حبوسية أو أجزاء منها لإنشاء مشاريع دينية واجتماعية بلغت ما بين 2008 و2023 ما يناهز 116 هكتار؛
- ✓ مساهمة الأوقاف لإنجاز منشآت الدولة من خلال تعبئة عقارات حبوسية بمساهمة بلغت ما بين 2021 و2022 ما يناهز 134 هكتار؛
- ✓ المساهمة في المجهودات التي تبذلها الدولة في إعادة إيواء قاطني السكن غير اللائق بما يزيد عن 686 قطعة مجهزة همت 8 عمالات؛
- ✓ شراكة مع القطاعين العام والخاص:

• مع القطاع الخاص:

- تعبئة عقارات وقفية بمساحة 36 هكتار لإنجاز 18 مشروع استثماري، مكنت من توفير ما يزيد عن 1000 شقة سكنية وسياحية و214 محل تجاري و100 مكتب مهني وحمامات ومرائب تستغل عن طريق الكراء، وتسهم بالتالي في توفير العرض الموجه لفئة عريضة من المجتمع التي ليس لها إمكانيات مادية للاقتناء؛
- كذا تعبئة عقارات وقفية بمساحة 106 هكتار لإنجاز 34 تجزئة عقارية، مكنت من توفير ما يزيد عن 2300 قطعة مجهزة صالحة للبناء.

• مع القطاع العام:

- تعبئة عقارات وقفية بمساحة 70 ألف متر مربع، مكنت من إنجاز مناطق للأنشطة الاقتصادية والصناعية والحرفية والتجارية بطنجة، ووفرت ما يزيد عن 200 محلا، 140 محلا مهنيا وصناعيا و80 محلا تجاريا وحرفيا ومقاهي ومطاعم؛
- انخراط الوزارة في البرامج المتعلقة بتأهيل المدن العتيقة بالمملكة، بشراكة مع قطاعات وزارية أخرى، همت كلا من مدن فاس، الرباط، مراكش، الصويرة وسلا وتطوان وغيرها، حيث فاقت المساهمة المالية للوزارة 600 مليون درهم، يعني 74 مليون درهم برسم سنة 2023.

وتماشيا مع استراتيجيتها الهادفة إلى تنمية الاستثمار الوقفي والنهوض به من خلال تنويع مجالاته، بادرت الوزارة إلى توفير فضاءات للتظاهرات الدينية والثقافية، من خلال بناء عدد من المركبات الدينية والثقافية جهويا وإقليميا، بلغت 18 مركبا بغلاف مالي إجمالي قدره مليار و251 مليون درهم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد.. تفضل السيد المستشار المحترم للتعقيب.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

كتتميز المنظومة العقارية بالمغرب بتنوع واسع في الأراضي، ومن أبرزها العقارات الوقفية اللي تتوفر على 50 ألف عقار وأكثر من 100 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للاستثمار، ولا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، أهمية

العقار في التنمية الاقتصادية الوطنية، وهو ما يتطلب اليوم وضع العقارات الوقفية في خدمة الاستثمارات الوطنية بما يعود بالنفع على بلادنا من خلال توفير إطار ملائم للاستثمار.

السيد الوزير المحترم،

في سياق الرؤية الرامية إلى عكس معادلات الاستثمار ليشغل القطاع الخاص ثلثي الاستثمار وثلث القطاع العام في أفق سنة 2035، نرى ضرورة العمل على معالجة بعض التحديات الرئيسية ومن أبرزها:

- أولا، صعوبة تحديث وحصر الوعاء العقاري؛
- محدودية الولوج إلى التمويل وصعوبة تفويت هذه الأراضي لارتباطها بالنصوص التنظيمية والعمل على مراجعتها، بغية ملاءمتها مع السياق الوطني الحالي المرتبط بتعزيز الاستثمار.

ومن هذا المنطلق، فإننا ندعوكم، السيد الوزير، إلى العمل على:

- ✓ زيادة مساهمة الأراضي الوقفية في الاستثمار من خلال اعتماد الأساليب المواكبة لإدارة وتنمية عقاراتها؛
- ✓ مواكبة وتعزيز قدرات الموارد البشرية المدبرة لهذه العقارات على أفضل الممارسات في مجال الاستثمار وإدارة الأراضي؛
- ✓ وأيضا تشجيع التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص لتثمين هذه الأراضي مع مراعاة خصوصياتها.

وفي الختام، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، السيد الوزير، نلتمس منكم العمل على تعزيز مساهمة هذا الوعاء العقاري في تعزيز الاستثمار، تماشيا مع ميثاق الاستثمار اللي تندخلو لمرحلة تنفيذ والأجرأة ديالو على أرض الواقع وتنزيلا لتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

تفضلوا، السيد الوزير، باقية عندكم بعض الثواني.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم،

مسألة عرض وطلب، إلى كان شي طلب ديال الاستثمار راه تندرسوه حسب المقاييس اللي كاينين، وإلى كان راه تنستجبو له، يعني ما كاينشي شي حكر ولا احتكار في هاذ المسألة هاذي.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع، السيد الوزير، حول موضوع "حماية الأمن الروحي للمواطنين المغاربة القاطنين بالخارج".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا معالي الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

يشكل الأمن الروحي للمواطنين والمواطنات المغاربة بالخارج، خصوصا في المهجر، أهمية قصوى للحفاظ على هويتهم وخصوصيتهم المغربية.

السيد الوزير،

فما هي الإجراءات العملية التي تقوم بها وزارتكم لترسيخ وتوطيد الثوابت الوطنية لمغاربة العالم والمتمثلة في قيم الوسطية والاعتدال التي تميز هويتنا المغربية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على هاذ السؤال.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد الرئيس المستشار المحترم وفريقه على السؤال وعلى اعتماد موضوع جاليتنا المقيمة بالخارج.

هاذ المسألة دائما تنقول بأن وهاذ الشي لأن هاذ السؤال غادي يسمعوه خوتنا في الخارج، قل لهم بأن المعتمد عليهم وعلى إيمانهم وعلى قوة تشبثهم ببلادهم قبل كل شيء، لأن إمكانياتنا محدودة، ولكن ماشي هذا هو المشكل، المشكل هو أن السياق الذي صار هنالك في بلدان أخرى يجعل تدخلنا تدخلا محدودا، ماشي غير..

في الحقيقة، المسألة اللي غتبقى لنا أكثر هي الرقمنة، الرقمي هو التواصل الرقمي، الشي الآخر غيكون محدود جدا حسب ما يتبادر من سياسات مختلفة في بلدان مختلفة، ولكن هذا لا يعفينا، إنما المعول على ما برهن عليه المغاربة دائما، وخصوصا أنه المغاربة في الخارج فهاذ 30 عام الماضية تحصنو إلى حد كبير من التيارات التي تأتيهم من جهات أخرى، تحصنو بحصانتهم الذاتية وتشبثو فيما يتعلق بالثوابت ديال بلادهم.

أما ما عدا ذلك يعني المسائل العادية:

- ✓ إحداث المجلس العلمي المغربي لأوربا؛

- ✓ فتح قنوات للتواصل والتعاون؛
- ✓ دعوة ممثلين عن الجالية المغربية؛
- ✓ تخصيص اعتمادات مالية سنوية (محدودة جدا)؛
- ✓ إيفاد بعثات علمية من القراء والوعاظ والواعظات؛
- ✓ تزويد المساجد والمراكز الإسلامية؛
- ✓ تكثيف الزيارات الميدانية.

وتميزت هذه السنة بمشاركة الوزارة في عملية مرحبا، تم خلالها توزيع حوالي 30.000 مصحفا.

هاذي كلها بالنسبة للمتطلبات وبالنسبة لتشبث هؤلاء الإخوة والأخوات في الخارج هو شيء ضئيل، ومع ذلك سنستمر ونجتهد للتكيف مع المستجدات في هاذ الميدان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الرئيس، للتعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا، السيد الوزير، على هذا الجواب.

فعلا، هي مجهودات، السيد الوزير، رغم أنها محدودة، ولكن لابد أن نتفق جميعا بأن هذه المجهودات بأبعادها الدينية والهوياتية والأمنية ساهمت في تحصين الخصوصية الروحية لأبنائنا بالمهجر من الانقسامات العقائدية والخلافات المذهبية، بطبيعة الحال، في خضم التحولات، كيف قلت السيد الوزير، التي يشهدها العالم عبر الانتشار السريع لمختلف آليات التواصل الاجتماعي، من فضائيات دينية ومواقع إلكترونية، وهو ما استطعنا أن نواكبه من خلال عدد من الإجراءات التي قامت بها الوزارة ديالكم، اقتداء بالتوجيهات الملكية السامية، من أجل الحفاظ على الهوية الدينية الإسلامية المغربية في صفوف المغاربة القاطنين بالخارج والمعروفة بالوسطية والاعتدال، وما تحمله من قيم التسامح الديني والعقائدي، تماشيا والمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية اللي اليوم متشبعين بها جميع أبناء هذا الوطن، وجلالة الملك في الخطاب ديالو الأخير في افتتاح البرلمان، أشار إلى هذه القيم في خطابه الموجه للمستشارين والبرلمانيين.

السيد الوزير،

هناك جانب آخر أساسي اللي مرتبط بجاليتنا في المهجر، ويتعلق الأمر بالجانب الهوياتي والثقافي، الذي يعزز ارتباطها بالوطن، ولا شك أن الجهود التي تبذلونها في المجال الديني في ظل توجيهات أمير المؤمنين، حفظه الله، قد ساهمت في تغذية هذا الترابط، حيث نفتخر بمساهمتها في جميع الجوانب التنموية للمملكة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإنسانية، ولا أدل على ذلك انخراطها الدائم في الحملات التضامنية على غرار ما عايناه خلال أزمة "كوفيد-19"، أو مؤخرا عبر تجندها لمساعدة ضحايا زلزال الحوز ومساهمتها السخية في الهبة الوطنية المخصصة لذلك، إضافة إلى تحويلاتها المهمة من العملة الصعبة، التي تساهم في دعم الاقتصاد.

السيد الوزير،

نشد كذلك على أيديكم فيما يتعلق بحرصكم على ضمان أمن مغاربة العالم في ظل الانحرافات والانزلاقات المتطرفة، التي تتخذ غطاء دينيا للترويج لها، وهي حاضرة بقوة داخل مجتمعات دول المهجر، التي تشكل بيئة خصبة لتغذية الإرهاب العالمي.

غير أن الحضور الديني المغربي قد استطاع، ولله الحمد، أن يحد من استدراج شباب المغاربة، ونجحتم بفعل تواجد هذه الإرادة في تحصين مجموعة من العائلات المغربية من هذه الانزلاقات الخطيرة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، هل ترغبون في الرد؟

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

أستطيع أن أضيف أن الشخصيات التي تأتينا من بلاد أوربية وغيرها للكلام معنا في هذا الموضوع كنحاولو نقولو لهم راه احنا التدخل ديالنا في صالحكم، ولكن الملابسات الداخلية للبلدان والتيارات المصاحبة للعولمة إلى غير ذلك كيعرفو الحق، ولكن ما كيتبعوش دائما، فلذلك كاينة صعوبات.

الآن الكلام الذي يروج أن الحروب القائمة هي حروب حضارية وحروب دينية، نقول لهم احنا الاعتدال ديالنا في صالح الجميع، لذلك تدخلنا، ولكن ما عمر هاذيك الثقة كتوصل.. كتدخلو فواحد السياق معين، ولكن المعول على إخوانا وأخواتنا فالمهجر للتشبث بالهوية ديالهم واحنا ومايقيلوناش، لأن هاذي مسائل هوما ما كنعطيوهاش، راه هي إمارة المؤمنين، كلما وقع طلب إلا وتستجيب له حسب الإمكان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم إلى آخر سؤال موجه لكم في هذه الجلسة، حول "وضعية المساجد بالعالم القروي".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول وضعية المساجد بالعالم القروي.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم وفريقه على السؤال وعلى اهتمامه بموضوع المساجد بالعالم القروي.

وأغتنم هذه المناسبة، لأؤكد لمجلسكم الموقر بأن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تدرك جيدا الدور المركزي الذي يقوم به المسجد بالعالم القروي، وتعمل على تكريس هذا الدور من خلال ما توليه من عناية لهذه المساجد لأداء رسالتها النبيلة على أحسن وجه، علما بأن المساجد في العالم القروي تمثل 72% من حيث العدد، ولكن ماشي من حيث المساحة، فرق، أي ما يعادل 36.731 مسجدا من مجموع عدد مساجد المملكة التي هي أكثر من 52.000 مسجدا الآن، رغم أن ساكنة العالم القروي لا تمثل سوى 40% من ساكنة المغرب.

وتجدر الإشارة إلى أن العالم القروي لا يشتكي من خصاص ملحوظ في المساجد، بحيث يبلغ متوسط المساجد لكل 5000 نسمة 14 مسجدا مقابل ثلاثة مساجد لكل 5000 نسمة بالعالم الحضري.

وترتكز جهود الوزارة في هذا المجال على البناء، لأن كاين التشتت ديال السكن فالقرى، الدوار ديالي كانو فيه 2 ديال المساجد، مسجد ونص يعني مسجد كبير واحد، الآن 6 ديال المساجد، ومطالبة ببناء مسجد جديد.

وترتكز جهود الوزارة في هاذ المجال على بناء مساجد جديدة ببعض التجمعات القروية التي تعرف نموا عمرانيا وإصلاح وتأهيل المساجد القروية وربطها بشبكات الماء والكهرباء والتطهير السائل وكذا إمدادها بالتجهيزات المستلزمة الضرورية: أفرشة ومكنسات كهربائية وطفايات الحريق.. ما بقاش المسجد في العالم القروي كيفما كان، بحالو بحال المسجد في العالم الحضري.

قامت الوزارة في هذا الإطار بـ :

- ✓ تشييد 34 مسجدا جديدا بتكلفة - السنة الماضية - تناهز 206 ملايين؛
- ✓ وتأهيل 523 مسجدا بتكلفة تناهز 934 مليون درهم؛
- ✓ تفريش حوالي 500 مسجد في السنة وتجهيزها بالمكنسات الكهربائية، بتكلفة قدرها 45 مليون درهم؛
- ✓ تجهيز 1600 مسجد سنويا بطفايات الحريق؛
- ✓ ربط أكثر من 600 مسجد بشبكة الكهرباء إلى غير ذلك؛
- ✓ بناء مرافق صحية في إطار التأهيل البيئي لـ 2334 مسجدا متلائمة مع منظومة الصرف الصحي وربطها بشبكة الماء بكلفة قدرها 250 مليون درهم؛
- ✓ تجهيز 2870 مسجدا بمعدات النجاعة الطاقية ومصابيح ذات استهلاك منخفض (LED) وسخانات الماء بالطاقة الشمسية والألواح الكهرو ضوئية لتوليد الطاقة، بمبلغ إجمالي قدره 35 مليون درهم.

يعني كنتعاملو مع المجالين بحال بحال، بالرغم من المشاكل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد المستشار، للتعقيب.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الوزير، على التوضيحات والمعطيات التي تقدمتم بها، ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة، ننوه بما تقوم به وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، سواء على مستوى الحماية والنهوض بالأمن الروحي للمغاربة أو على مستوى بناء وصيانة المساجد والحفاظ عليها، هذه المساجد التي اعتبرها صاحب الجلالة، نصره الله، من الاستراتيجيات الكبرى لتنزيل ورش هيكلة تدبير الحقل الديني والنهوض بالقائمين به.

السيد الوزير المحترم،

إن المسجد كفضاء ديني يشكل ملجأ آمنا للقيم المغربية الإسلامية النبيلة والوطنية الحقة والصادقة، ونستغل هذه الفرصة لننوه ونثمن ما حققته الوزارة في هذا المجال.

أما فيما يتعلق بسؤالنا، نجد - وكما جاء في كلمتكم وجوابكم القيمة قبل قليل - أن فعلا المساجد بالعالم القروي تمثل حولي 72% من مجموع المساجد ببلادنا، ونحن لا ننكر ما بذلتموه من مجهودات جبارة في هذا المجال، إلا أننا لا زلنا، السيد الوزير المحترم، نجد أن بعض المساجد توجد في وضعية هشة، ولا تتوفر فيها ظروف وشروط العبادة، وسأذكر على سبيل المثال لا الحصر جمة درعة - تافيلالت، هذه الجهة التي لا زلنا نجد فيها بعض المساجد تحتاج إلى التفاتة قوية من سيادتكم.

السيد الوزير المحترم،

في سبيل تجويد المنجز وبعد التنويه والإشادة بالعمل الجبار الذي قامت به الوزارة ويقوم به المحسنون وكافة المغاربة على هذا المستوى، الأمر الذي يعكس المكانة الخاصة لبيوت الله في قلوب ووجدان المغاربة، ندعوكم إلى إيلاء المزيد من العناية للمساجد، خصوصا منها العالم القروي، سواء على مستوى التشييد أو الصيانة أو التجهيز أو على مستوى تعزيز كرامة الطاقم المشرف

عليها، مع إعطاء الأولوية بطبيعة الحال للمساجد المتواجدة بالمناطق المتضررة من الزلزال والعمل على الاستثمار في الطاقات البديلة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، تفضلوا في بضع ثواني.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

أود أن أضيف إيلا اقتنعنا بأن المسجد عندو دور اجتماعي، دور اقتصادي، دور صحي، دور تعليمي، دور كذا.. غادي نراعيوه فالميزانية، هاذ الأمور كلها، لذلك إن شاء الله نظرا للدينامية لأمير المؤمنين حفظه الله والتوجيهات ديالو غادي نشوفو التغييرات فهاذ الباب إن شاء الله فالسنوات المقبلة، تغييرات للأحسن، ولكن بواحد المنطق معين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ونرحب بالسيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، مرحبا بك السيدة الوزيرة.

ننتقل معك مباشرة إلى سؤال موجه إليك في هذه الجلسة، وهو السؤال الأول حول "الاستغلال غير المشروع للثروات المعدنية".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين.

تفضلوا مولاي عبد الرحمان ابليلا لبسط السؤال.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

السيدة الوزيرة،

كنسألوكم حول ظاهرة استمرار بعض مظاهر الاستغلال غير المشروع للثروة المعدنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

جواب السيدة الوزيرة على هاذ السؤال، تفضلي.

السيدة ليلى بنعلي وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

وهو طبعا كنشكر الفريق ديال التجمع الوطني للأحرار اللي طرحتو هاذ السؤال اللي غادي يكون طبعا من أولوية الأولويات ديال هاذ الوزارة خصوصا في 2024، لأنه طبعا الاستغلال غير مشروع للثروات المعدنية هو واحد الظاهرة اللي تتفشى بطريقة جد قلقين عليها، خصوصا في بعض الجهات، تكلمنا على جهة درعة– تافيلالت، جهة الشرق، وجهات أخرى اللي تفشت فيها هاذ الظاهرة وكنحاولو احنا بالمعطيات اللي عندنا وبالإمكانيات اللي عندنا باش نواكبوها.

القطاع المعدني في المغرب كيف ما تتعرفو تيتأطرو واحد القانون رقم 33.13 اللي تيتعلق بالمناجم، وكيمنع التعاطي لأي نشاط منجمي إلا بعد الحصول على تراخيص تتسلمها الإدارة المكلفة بالمعادن اللي كاينة في وزارة الطاقة والمعادن.

هاذ القانون وضع المقتضيات اللي تتحدد الحقوق والواجبات الحاصل على هاذ الترخيص أو مجموعة من الرخص وحدد مجموعة من العقوبات بكل من ثبت ممارسته لأي نشاط منجمي خارج الضوابط القانونية.

فاحنا طبعا بغينا نشتغلو على، أولا، الاستغلال غير المعقلن للمكامن والإخلال أيضا بشروط الحفاظ على الصحة والحفاظ على السلامة، خصوصا اللي تيكونو بعض المرات بعض المشاكل وتيكونو بعض الأموات في بعض الأحيان، خصوصا في بعض المناطق.

فهاذ الوزارة تتعمل في إطار هاذ المهام اللي منوطة بها على، أولا، بغينا نكثفو حملات ديال المراقبة الميدانية من أجل مواكبة العاملين في هاذ القطاع، نوققو على احترام المقتضيات القانونية بتعاون مع وزارة الداخلية وعلى ضبط كل من خالف المقتضيات القانونية اللي جاري بها العمل.

فعلى سبيل المثال إلى اعطيت المثال ديال جهة الشرق، المنطقة الشرقية، عملت الوزارة من أجل الحد من الاستغلال العشوائي لكل نشاط منجمي كيتمارس بصفة غير قانونية، وأنا كنت فيها الأسبوع اللي فات، وكيهم ذاك الشي مناجم ديال الرصاص والزنك وأيضا الفحم الحجري.

اخذينا مجموعة من الإجراءات، خلقنا مجموعة من التعاونيات والشراكات والشركات في هاذ المنطقة في مجال النشاط المنجمي، وبغينا نحترمو المعايير ديال الصحة والسلامة، وخلقنا أيضا اقتصاد تعاوني في هذا المجال، وطبعا هاذ الاقتصاد لازم طبعا واحد المواكبة وواحد المتابعة شبه يومية، إلى ما كانتش شبه أسبوعية، ولكن شبه يومية من طرف السلطات المحلية والوزارة.

وبغيت نخبركم أنه سوف نكثف هاذ الجهود في سنة 2024 باش نستكملو الإصلاح التشريعي للقانون رقم 33.13 وبغينا نكثفو الإجراءات واعتماد واحد المقاربة اللي هي تشاركية لإتمام هيكلة هاذ النظام المنجمي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد مولاي عبد الرحمان.

تفضلوا.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونشكرك على التفاعل ديالكم مع هذا السؤال.

أنا بغيت نلاحظ بعداك بأن أنا ما كرهتش هاذ القطاع ديال المعادن يحظى بنفس الاهتمام اللي تتحظى بها القطاعات الأخرى في الوزارة ديالهم، وخاصة ديال الانتقال الطاقي، نظرا لأهمية هذا القطاع هذا.

هاذ السؤال، السيدة الوزيرة، خصو دائما يتطرح مادام المظاهر ديال الاستغلال غير المشروع في هاذ الثروة المعدنية المهمة، لماذا؟ لأن باقي لا زلنا تنجهلو المعايير الحقيقية التي على أساسها تعطى رخص التنقيب والبحث، خاصة وأنه تبين مؤخرا أنها تمنح لمقاولات جديدة لم تكن معروفة في القطاع، ليست لها دراية بهذا القطاع، لا يعرف لا طبيعة ولا حجم استثماراتها في هاذ القطاع.

في المقابل كنعينو إقصاء الفاعلين الحقيقين في الميدان، اللي تيتوفرو على إرادة وإمكانيات حقيقية لتثمين الثروة المعدنية ببلادنا من خلال مشاريع استثمارية.

لا زلنا أيضا نعاين أن عدد من الرخص الممنوحة إما يعاد بيعها من طرف الممنوحة له وإما ما تيتمش التفعيل ديالها من طرف المستفيدين منها، ولم يتم في نفس الوقت إعادة منحها لمستثمرين آخرين، وهذا الأمر كيفتح المجال أمام المضاربين والسماسرة.

باقي، السيدة الوزيرة، كنعاينو اليوم بأن كمية كبيرة من المعادن المستخرجة تصدر على حالتها خاما، وكنعطي هنا مثال بمادة الباريتين اللي هي مادة أساسية واستراتيجية في استخراج البترول، والتي تتوفر عليها بلادنا بكميات كبيرة، وبلادنا من الدول الرائدة في استخراج هذه المادة في العالم، ولكن جزء مهم مع كامل الأسف من هذه المادة كيتصدر خام، على الرغم من أنه كاينين مستثمرين أنشأوا في بلادنا وحدات لتثمين هذه المادة، لكنهم يعانون بسبب عدم توفر المادة الأولية التي تصدر خاما، وهاذ المستثمرين اليوم كيواجهو احتمال الإغلاق، وبالتالي كنتمناو أن تتوفر وزارتكم على رؤية وإحصائيات ودفتر تحملات بخصوص تثمين هذه المادة.

السيدة الوزيرة،

هذه الوضعية تدفعنا للتساؤل مرة أخرى حول دور واحد المؤسسة عمومية المسماة (CADETAF[1]) واللي توجدت في الأصل لتلعب دورا مهما في تنظيم هذا القطاع، ولكنها اليوم توجد خارج الإطار، لأنه لم تعد تقوم بالأدوار التي يمنحها لها القانون، وما كنعرفوش واش باقي غادي تستمر ولا غادي تمشي فحالاتها؟

السيدة الوزيرة،

لا زلنا نتمنى أن يتم تعزيز عمليات تثمين المعادن ببلادنا من خلال الابتعاد عن منطق الريع وإقامة صناعة تحويلية تخلق قيمة مضافة عالية لهذا القطاع، ليكون أحد أهم مصادر الدولة للعملة الصعبة وخلق فرص الشغل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل معكم، السيدة الوزيرة، إلى السؤال الثاني حول "نظام الاحتياطي في قطاع النفط".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي - للمعارضة الاتحادية لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله حيضر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة،

السادة والسيدات والمستشارون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات والتدابير التي تعتمدون عليها لتطوير النظام الاحتياطي في قطاع النفط من أجل ضمان تزويد المغرب بالمواد البترولية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيدة الوزير، للجواب.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم من الفريق الاشتراكي.

هو طبعا هذا السؤال كيتداول بزاف على القدرات التخزينية ديال المواد البترولية السائلة والغازية في البلاد.

هو طبعا المغرب كيتوفر اليوم على قدرات تخزينية تفوق 2 الملايين ديال المتر مكعب في المواد السائلة، 94% منها متصلة بالموانئ و582.000 متر مكعب بالنسبة للبوتان والبروبان، 89% منها متصلة بالموانئ.

ولكن المشكل اللي لقينا، ملي اخذينا زمام الوزارة هو أنه في هاذ القدرات التخزينية المشكل كاين بالخصوص في البوتان وفي البروبان:

- غاز البوتان عندك 537.000 متر مكعب اللي كيمثل تقريبا 41 يوم ديال الاستهلاك واللي مركزة أزيد من 60% منها في المحمدية؛

- غاز البروبان عندنا تقريبا 45.000 متر مكعب أو ما يماثل 42 يوما من الاستهلاك.

فاحنا اليوم أشنو بغينا نديرو؟ بغينا، أولا، نعاودو نشتغلو على التوزيع ديال خريطة التخزين في المغرب وباش نواكبو الإنجاز ديال المشاريع اللي مبرمجة من طرف الخواص، بغينا نزيدو هاذيك القدرة الإجمالية ديال 375.000 متر مكعب باستثمار مالي كيناهز 1.2 مليار ديال الدرهم في أفق

[1] **C**entrale d'**A**chat et de **D**éveloppement de la région **M**inière du **T**afilalet et de **F**iguig

2024 في المواد السائلة و275.000 متر مكعب باستثمار مالي كيناهز 750 مليون ديال الدرهم في أفق 2026.

فيما يخص، أولا، غادي نرجع لمادة البوتان لأنه كيفما قلت هذه هي المادة اللي عندنا فيها واحد المشكل، الإنجاز ديال القدرة الإجمالية الإضافية غادي توصل لـ 220.000 متر مكعب بواحد الغلاف مالي تيوصل لـ 660 مليون ديال الدرهم في أفق 2024، ولكن هاذي موزعة خصوصا في المحمدية والجرف الأصفر، ولكن احنا بغينا نوزعوها أكثر.

فلذلك، أطلقنا مع وزارة التجهيز والماء في أكتوبر 2022 واحد اللجنة جديدة ديال التخطيط ديال البنية التحتية للمواد الطاقية، وعملنا على تخطيط تدفقات ديال الطاقة بطريقة متوازنة وإعداد البنية التحتية اللازمة من أجل تحسين طبعا القدرة التنافسية اللوجيستيكية للمغرب أولا، وثانيا باش نحافظو على الأمن الطاقي للمملكة.

احنا كنستغلو الآن نتائج هاذ الدراسة اللي اشتغلنا عليها مع وزارة التجهيز والماء باش نزلو واحد النظام جديد لتدبير المخزون الاحتياطي، وذلك طبعا ودائما في إطار شراكة ما بين القطاعين العام والخاص.

وفي نفس السياق غنعطيك واحد الإجراء ثالث، قمنا أيضا بتحيين خارطة الطريق من أجل تطوير قطاع الغاز الطبيعي اللي غادي يمكنا باش نحلو المشاكل ديال الفيول وديال البوتان، فغادي نطلقو طلبات العروض، إن شاء الله، قبل نهاية هاذ السنة أو في بداية السنة المقبلة على الأكثر، وذلك طبعا من شأنه المساهمة في تعزيز الأمن الطاقي في بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد المستشار، للتعقيب.

المستشار السيد عبد الإله حيضر:

شكرا، السيدة الوزيرة، على جوابكم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بالرغم من اعتماد استراتيجية وطنية للطاقة بالحجم الذي نعرفه، لم يكن هناك مسار دقيق ومحدد في اعتماد نظام احتياطي للنفط، خصوصا وأن المحاور الاستراتيجية للسياسة الطاقية ترتكز على مضاعفة نقاط الدخول للمنتجات النفطية المستوردة والإمداد المستمر والمنتظم وتعميم الوصول للمنتجات البترولية، وأهم نقطة هي تطوير صناعة التكرير ومراكز استقبال المنتجات المكررة وقدرات التخزين في مختلف المناطق.

والواقع يقول أن بلادنا ولحدود الساعة لا تزال تعتمد بشكل كبير على واردات النفط الخام والمنتجات البترولية لتلبية احتياجاتها الطاقية، الأمر الذي يبعثر الأوراق في عملية إقرار نظام احتياطي للنفط لضمان استدامة إمدادات الطاقة والتعامل مع التقلبات في أسعار النفط في عالم يتسم باللايقين وعدم الاستقرار.

إن هذا الرهان اليوم هو إعادة توجيه الدفة في تدبير الملف المرتبط بهذا القطاع بشكل خاص، خصوصا وأن اعتماد هكذا احتياطي من شأنه أن يكون مصدرا هاما للإيرادات الوطنية، من حيث تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والبنية التحتية وتمويل الخدمات العامة والمساهمة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، فضلا عن توسيع هامش الاستثمار، إذ أن وجود احتياطيات نفطية يشجع على وضع استثمارات أجنبية ووطنية في قطاعات أخرى من الاقتصاد.

وعلى هذا الأساس، السيدة الوزيرة، فإن الحكومة مطالبة اليوم بإحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بتوفير المخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية الطاقية وتوفير الاحتياطات اللازمة والمخزون الكافي من هذه المادة الحيوية وتشجيع البحث والتنقيب عن احتياطات البترول والغاز ببلادنا، والاهتمام بصناعة تكرير البترول، لأنها تساهم في الوقاية من الارتفاع المباشر للمحروقات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل معكم السيدة الوزيرة، إلى السؤال الثالث حول "إدماج بعض التغيرات المناخية في المخططات التنموية الجهوية".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية، نفس الفريق.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الإله حيضر:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول استراتيجية الوزارة في دعم ومواكبة الجهات في عملها الرامي إلى اعتبار التغيرات المناخية في المخططات التنموية الجهوية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للجواب.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا أيضا للفريق الاشتراكي على طرحكم لهذا السؤال لأنه طبعا تيفكرنا فالالتزامات اللي كتبنا في مقتضيات الدستور ديال 2011، اللي أعطى واحد الدفعة جديدة بتكريسه للبيئة كحق دستوري والتنمية المستدامة كحق دستوري، وأيضا عندنا مخرجات النموذج التنموي الجديد اللي كيحرص على ترجمة كل المخططات الوطنية إلى مخططات وبرامج جهوية.

فطبعا الوزارة بادرت إلى إعداد الخطط الوطني للمناخ إلى متم 2030، بهدف تعزيز هاذ القدرة على التكيف وتسريع الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون وتنزيل السياسات الوطنية المتعلقة بالمناخ على المستوى الجهوي.

فاحنا واكبنا طبعا الورش ديال الجهوية المتقدمة، وأعطينا الانطلاق للمخططات الترابية للمناخ بمختلف جهات المملكة، واللي تتشكل طبعا واحد الإطار لانخراط والتزام جميع الفاعلين على المستوى الترابي.

قمنا بإنجاز 10 ديال المخططات جهوية ترابية بموارد مالية، تمت التعبئة ديالها من طرف الوزارة، وغادي نغطيو جميع الجهات ديال المملكة بهاذ المخططات على متم سنة 2024، غادي ننهيو الدراسات المتعلقة بجهة فاس - مكناس في الأشهر المقبلة، وغادي نطلقو آخر دراسة بخصوص جهة الرباط - سلا - القنيطرة.

تتضمن هذه المخططات، كيفما تتعرفو، عدة تدابير متعلقة بالحكامة وطبعا التواصل والتوعية وتقوية قدرات الفاعلين الجهويين والترابيين في مجال مكافحة التغيرات المناخية والتكييف وتخفيف الآثار، وتتشكل هاذ المخططات، طبعا، فرصة لتطوير مشاريع مندمجة للتكيف والتخفيف ولضبط أيضا الاستثمارات والتمويلات اللي نقدرو ناخذوها من الخارج.

وتتقوم الوزارة أيضا بدورات تكوينية لتقوية القدرات ديال الفاعلين المحليين والقطاع الخاص في مجال إعداد المشاريع والولوج إلى مختلف التمويلات الدولية اللي تتعلق بالمناخ، والجماعات الترابية طبعا دائما مدعوة للمشاركة في هذه الدورات التكوينية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الإله حيضر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

لقد أضحى هاجس التغير المناخي ظاهرة لا يمكن التنكر لها أو تجاهل آثارها في بلادنا.

صحيح، أننا لا نساهم بشكل كبير في انبعاثات الغاز على المستوى العالمي، لكننا نظل متأثرين بشكل سلبي بالاضطرابات المرتبطة بالتغيرات المناخية، بدليل توالي ظاهرة الجفاف في السنوات الأخيرة وانخفاض نسبة التساقطات المطرية.

قس على هذا، السيدة الوزيرة، انخفاض شديد في الموارد المائية، الأمر الذي يلزم الحكومة اليوم بفرض قواعد أساسية في مسار اعتماد سياسات الطاقة والاقتصاد، تستند على واقع هذه التقلبات المناخية، والدفع بجميع الجهات من أجل اعتمادها في برامجها التنموية لإقرار حكامة جيدة في مجال المناخ ومواكبة تغيراته وتكييف السياسات الحالية معه، حتى لا يؤثر الأمر على بنية الاقتصاد والبيئة.

من جهة أخرى، السيدة الوزيرة، فرغم الزخم المؤسساتي الذي تعرفه بلادنا، فإننا لا زلنا متأخرين في مسار إدماج الطابع البيئي في سياستنا العمومية، إذ أنه نسجل تأخرا في تفعيل مقتضيات القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة.

إن هذه المرحلة الحرجة التي نمر منها تستوجب إدماج أفضل لإجراءات التكييف والتخفيف من آثار الاضطراب المناخي واستثمارها كرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إضافة إلى التجسيد الفعلي والعملي لسياسة التغيير المناخي على مستوى المجالس الترابية والجهوية، والتفكير في تدابير معقولة وملائمة وفعالة وقابلة للتنفيذ، من أجل جعل بلادنا قادرة على جلب أكبر قدر من الاستثمارات الخضراء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، هل ترغبين في الرد؟

تفضلي في بعض ثوان.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

في بعض ثوان غادي غير نحث على الإطار المؤسساتي والقانوني اللي عندنا، لأنه طبعا قمنا بتعزيز هاذ الإطار المؤسساتي والقانوني، ولكن أيضا من غير إصدار قانون التقييم البيئي عندنا 5 ديال المشاريع ديال القوانين اللي هي في إطار المصادقة، وأصدرنا 4 ديال النصوص التنظيمية، وبدينا عندنا 8 ديال المشاريع ديال المراسيم اللي حتى هي في إطار المصادقة.

فلهذا خصنا نسرعو المسطرة ديال التشريع فيما يخص هاذ القوانين البيئية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن دائما في نفس القطاع، ننتقل إلى السؤال الرابع موجه إليكم، السيدة الوزيرة، في هذه الجلسة، حول "إشكالية الطاقة على الاقتصاد الوطني".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي المحترم.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل طرح هذا السؤال، ولأن مناسبة طرح هذا السؤال له سياق زمني وظرفية تاريخية، أغتنم هذه المناسبة للتعبير مرة أخرى، باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر الذي هو امتداد لحزب الحركة الشعبية الذي ظل وسيظل قلعة وطنية صادقة، ومن موقعنا كأبناء وممثلين شرعيين للأقاليم الجنوبية

للمملكة المغربية، عن انخراطنا الموصول في الرؤية الاستراتيجية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في تنزيل التوجيهات السامية الواردة في خطابه التاريخي بمناسبة الذكرى 48 للمسيرة الخضراء، مؤكدا أننا دوما وأبدا أوفياء لروح المسيرة الخضراء.

هي مناسبة كذلك، للتعبير عن استنكارنا وإدانتنا للهجوم الإرهابي الجبان على المدنيين بمدينة السمارة العزيزة، ويبقى جواب مجموعة ساكنة الأقاليم الجنوبية عبر مسيرات حاشدة يوم الأحد الماضي خير جواب على هذه المناورات الخسيسة ضد وحدتنا الترابية الراسخة برباط البيعة والتاريخ والجغرافيا والشرعية القانونية والانتماء الثقافي والوطني الصادق والموحد.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بهذه الروح، ولأن الأمن الطاقي ببلادنا قضية وطنية أيضا، نسائلكم عن التدابير الحكومية المتخذة لحماية الاقتصاد الوطني والقدرة الشرائية للمواطنين من تقلبات سوق المحروقات؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيدة الوزيرة للجواب.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

تنظن أن هذه واحد الفرصة باش نشكركم على العناية اللي كتعطيوها لهاذ القطاعات ديال الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة والعدد ديال الأسئلة اللي عندنا في هذه الجلسة هو دليل على العناية اللي عندنا في هذا المجلس الموقر، وكونوا على يقين أن الوزارة تتعاطى مع هذه الأسئلة بالجدية اللازمة.

ففيما يخص السؤال ديال التقييم حول الوضعية الوطنية في البلاد ديالنا، هذه واحد الفرصة أيضا باش نعطيكم تقييم ديالنا، هو أنه المغرب تصدى للصدمات المتتالية والتذبذب في الأسعار الطاقية، خصوصا الغاز الطبيعي والفحم الحجري اللي عرف تذبذب بـ 300% و500% والتأثير ديال ذاك الشي ديال هاذ التذبذب على أسعار الطاقة الكهربائية، وكانت هذه المواكبة بطريقة استباقية وتدريجية.

تم تموين السوق الوطنية كيفما شفتو بشكل منتظم، وهذه الوزارة كتعمل على مواكبة الفاعلين الخواص في القطاع من خلال تتبع واردات المواد البترولية ومراقبة مستوى المخزون وتجنب أي اضطراب في تموين السوق الوطنية.

في هذه الظرفية اللي كنتكلمو عليها وتكلمنا على الظرفية الاقتصادية والمالية والطاقية العالمية، ما فيها باس نثير الانتباه ديال المستشارين المحترمين لواحد النقطة ديال واحد الظاهرة هيكلية اللي عندنا في قطاع الطاقة وقطاع المعادن اللي هو قطاع اللي هو جد مهم للانتقال الطاقي، اللي هو الانخفاض الهيكلي في الاستثمارات الطاقية العالمية في الحقبة السابقة، وأيضا انخفاض الصادرات لبعض الدول اللي كانت مصدرة من قبل لأسباب اللي هي غير تقنية، أسباب سياسية، أسباب إيديولوجية، وتكلمنا على بعض الحروب اللي كتكون في هذا المجال وكتعطي واحد الضغط على الواردات، والضغط على الأسعار وأيضا على أسعار الفائدة.

فلهذاك الشي هاذ النقطة بغيت نشير لها لأنه كناخذوها بعين الاعتبار في بلورة استراتيجية طاقية - ماشي جديدة - ولكن محينة والاستثمارات اللي غادي يكونو في 8 سنوات المقبلة.

بغيت غير نشير أن الحكومة تتعمل أيضا على الإصلاح التدريجي لنظام المقاصة، أولا، بهدف تخصيص الهوامش الناتجة عن الرفع التدريجي للدعم كأحد مصادر تمويل ورش الدعم الاجتماعي المباشر، وهذا واحد الورش اللي هو جد مهم اللي غيضيف إلى دعم القدرة الشرائية للأسر، تماشيا مع مقتضيات قانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد المستشار هل هناك تعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

تفاعلا مع جوابكم، ونظرا لضيق الوقت، نسجل ما يلي:

أولا: نسجل، السيدة الوزيرة المحترمة، ضبابية في رؤية الحكومة على مستوى تدبير سوق المحروقات وعجزا، فلا هي قادرة على تقنين السوق ولا هي قادرة على تقديم بدائل ناجحة لدعم القدرة الشرائية.

بعد فشل الغاية من دعم النقل المهني في ظل الأثر الواضح على ارتفاع أسعار المواد الأساسية والمنتوجات الفلاحية والسلع والخدمات، فلماذا تتردد في تفعيل البند الرابع من قانون حرية الأسعار والمنافسة الذي يمنح للحكومة حق تسقيف الأسعار مؤقتا؟ ولما لا مراجعة الضرائب على المحروقات وإعادة تشغيل مصفاة لاسامير؟

ثانيا: السيدة الوزيرة المحترمة، بعد ما يقارب نصف الولاية الحكومية، تفاجئنا الحكومة اليوم بإعلان الزيادة في أسعار البوتان وفي فواتير الكهرباء كما العديد من المواد خلال السنة المقبلة بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية سنة 2024، وذلك بأسلوب يعتمد المقاصة داخل صندوق المقاصة ومن خلاله، فهل خصم 36 درهم من دعم البوطة وعلى حساب جيوب..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

شكرا.

السيدة الوزيرة، هل ترغبين في الرد في بضع ثواني؟

عفاك خوذي راحتك.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

لا، في بضع ثواني، لا يمكن أن نعطي سؤالا، لأن هاذ المنظومة الطاقية هي منظومة متكاملة وشاملة، ما نقدروش ناخذو جزء من المنظومة ونغضو النظر على شي الآخر.

فاليوم، احنا المنظومة الطاقية تكلمنا عليها، قدمناها في كل في المحروقات، في الكهرباء، في المناجم، فهاذي غتكون مناسبة، إن شاء الله، في آخر هاذ الأسبوع قلنا غنقدمو الميزانية ديال الوزارة، غتكون عندكم واحد الرؤية أكثر وضوحا، واخا قدمناها بما فيه الكفاية، غتكون عندك واحد الرؤية أكثر وضوح على المنظومة الطاقية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل معكم إلى السؤال الخامس حول "تثمين النفايات المنزلية وتأهيل مطارح النفايات".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سؤالنا، السيدة الوزيرة: ما هي أهم التدابير المتخذة لتثمين النفايات وإعادة تأهيل مطارح النفايات في بلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للجواب.

تفضلوا.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيد الرئيس من فريق الأصالة والمعاصرة.

هاذ السؤال ديال التثمين ديال النفايات المنزلية وتأهيل مطارح النفايات هو سؤال غادي يكون واقيلة أم الأولويات ديال الوزارة، لأن هاذ القطاع ديال تثمين النفايات واحد القطاع اللي ما تيرحمش.

كيف ما تكلمنا عليه في بعض الجلسات الماضية قامت الوزارة بتشخيص الوضعية الراهنة في هاذ القطاع وتحديث كل الرهانات الكبرى ديالو ومراعاة الخصائص الجهوية وتحديد الأهداف المسطرة بخصوص تدوير وتثمين النفايات، باش نزلو هاذ الاستراتيجية على أرض الواقع، لأن هذا هو المشكل، المشكل كان هو التنزيل ديال هاذ الاستراتيجية على أرض الواقع.

قمنا بالإعداد ديال واحد البرنامج، البرنامج الوطني لتقليص وتثمين النفايات، وضع هاذ الأسس القانونية المؤسساتية والتقنية والمالية باش ندبرو هاذ المجال، ونظمنا منظومات ديال إعادة تدوير وتثمين النفايات في كل القطاعات، في معظم القطاعات، وتشجيع المشاريع الاستثمارية النموذجية في هاذ المجال.

قمنا بإعداد مشروع القانون رقم 48.23 اللي غادي يغير ويتمم القانون رقم 28.00، هاذ القانون جد مهم، لأنه كيتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها بأهداف وضع واحد الإطار ديال حكامة جديدة وجيدة في هاذ المجال.

طلقنا برنامج من أجل تمويل وإنجاز مراكز الفرز وتثمين النفايات بجميع المطارح اللي هي مراقبة، وساهمت الوزارة في هاذ البرنامج بتمويل وإنجاز 13 ديال المراكز ديال الفرز وتثمين النفايات، ولكن كانو فيه.. قدمنا التقييم ديال هاذ البرنامج في هاذ المجلس الموقر.

أخذا بعين الاعتبار كل الإكراهات والتعثرات اللي عرفها البرنامج الوطني للنفايات المنزلية، قامت الوزارة ببلورة وصياغة واحد الرؤية جديدة مندمجة، تهدف إلى الحد من الآثار السلبية لقطاع النفايات، لاسيما فيما يتعلق بالتحديات المرتبطة بعصارة النفايات (lixiviats) والروائح الكريهة طبعا، وانبعاثات الغازات الدفيئة.

تتمحور هاذ الرؤية الجديدة على ثلاثة محاور:

- **أولا،** بغينا نعتمدو واحد النظام ديال الجمع الانتقائي للنفايات المنزلية في المدن الكبرى، بغينا غير نفصلو المواد العضوية، المآكلة، من المواد القابلة للتدوير وتشجيع التدوير واستخراج الطاقة من النفايات؛
- **ثانيا،** بغينا نعتمدو واحد المنهجية مندمجة بالنسبة لأي مشروع جديد كتدعمو الدولة، كيتعلق الأمر بسلسلة القيمة بأكملها، من الجمع الانتقائي للتدوير والتثمين والتخلص الايكولوجي، وذلك حتى لا نكرر المشاكل اللي نتجات عن المنهجية الحالية؛
- **ثالثا** وأخيرا، تطوير وتنفيذ طرق للتدبير، بغينا نشوفو الجماعات اللي ما كتجاوزش الكمية ديال النفايات المنزلية ديالها 50 ألف طن سنويا، تقريبا 130 ألف طن يومي..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

في الحقيقة كنشكرك على هاذ الرؤية ديالك وأن حدثتي أنه من أولويات ديال الوزارة هو تثمين النفايات، لأن عندك تحدي ديال تنزيل البرنامج الوطني، وهاذ البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية، فالحقيقة كمسؤول على تسيير الشأن المحلي اللي كانت الجماعة المحلية، فمن الإكراه ومن النقط السوداء اللي كيعيشها رئيس الجماعة هو هاذ تدبير هاذ النفايات، فليس كل الجماعات محظوظة كالمدن الكبرى.

اللي كيخص واحد التنسيق، السيدة الوزيرة، مع وزارة الداخلية، لأن وزارة الداخلية هي السند للجماعات المحلية، وهي اللي كتقوم بدعم وتقديم المساعدات لا المالية ولا التجهيزات الأساسية للجماعات المحلية في تدبير هاذ النفايات والتثمين ديالها.

فالحقيقة من الصعب الحديث على التثمين، لأن الوضعية وكيفما قلتو كاين مجموعة من الجماعات أو الجهات اللي استغنت على هاذ المشاريع، لأن الواقع ما كيساعدش باش توصل للأهداف المتوخاة، بحيث أن المواطن كيخرج الزبل، كيخرجو مخلط ما بين السائل والصلب ومجموعة من الأمور، فهنا خص شوية ديال المواكبة والتحسيس والتعريف، السيدة الوزيرة، بهاذ المشاريع والتزول إلى الجهات والأقاليم والتعريف، وكذلك إشراك الجماعات من أجل تحسيس وتنوير الرأي العام بالفائدة، لأن التحدي اللي عندك كذلك، السيدة الوزيرة، هو أن إخراج نموذج ديال واحد المدينة من المدن ديالنا ديال المغرب، كمثال ديال .. (كلام غير واضح)، لأن كنشوفو الآن أو الدول الأخرى كيخرجو الطاقة ولا.. من مطرح النفايات.

فهاذ التحدي ديالك، وخاصة أننا مقبلين 2030 على احتضان تظاهرة كبرى، فخص القضاء على هاذ المطارح العشوائية والقضاء على مجموعة من النقط السوداء بتراب الجماعة.

فاحنا كمنتخبين رهن الإشارة، شخصيا كنقول خص التعريف أكثر بالمشاريع اللي عندكم على مستوى الوزارة، وبذل واحد المجهود فالإعلام من أجل تنوير، لا المنتخبين ولا الرأي العام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

ننتقل معكم، السيدة الوزيرة، إلى السؤال السادس حول "تجهيز وإصلاح أعمدة الأسلاك الكهربائية بالمناطق الجبلية".

أعطي الكلمة في البداية لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي أملوك.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي ستقومون بها من أجل تجهيز وإصلاح أعمدة الأسلاك الكهربائية المهترئة، بغية رفع الضرر ورفع الخطر عن سكان المناطق الجبلية المستهدفة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة للجواب.

تفضلوا.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا، السيد المستشار المحترم، من فريق التجمع الوطني للأحرار.

فكيف ما تتعرفو برنامج الكهرباء القروية الشمولي، خصوصا في المناطق اللي نائية وجبلية وعرة ومع قلة الطرق والممرات ديال العبور اللي مناسبة لمرور الآليات والشاحنات لتثبيت الأعمدة الإسمنتية، تم اللجوء كيف ما تتعرفو إلى استعمال أعمدة خشبية لبناء وتكميل وتشكيل خطوط الشبكة.

فكيف ما تتعرفو كيرجع التلاشي ديال هاذ الأعمدة خصوصا الخشبية إلى ظروف طبيعية مناخية: فيضانات، انجراف التربة، بعض الحشرات والفطريات... إلخ، وكتسوس هاذ الأعمدة وكتلاشى وكتسقط.

فالمشكل اللي عندنا اليوم هو أنه المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب كيحاول يستبدل هاذ الأعمدة بنفس الطريقة التقليدية اللي كتدار فالبرنامج ديال الكهربة الشمولية، استبدل ما بين 2010 وشهر شتنبر 2023 تقريبا 254.000 عمودا خشبيا بواحد التكلفة ديال 367 مليون درهم، من بينها عند 132.000 عمود خشبي اللي استبدلت فهاذ 5 سنوات الماضية؛

قام أيضا بمبادرات من أجل تحسين نوعية الأعمدة الخشبية بما في ذلك هاذ 2023 و2024 رصدنا واحد المبلغ استعجالي ديال 276 مليون ديال الدرهم باش ننجزو أشغال استبدال الأعمدة المتلاشية والصيانة ديال الشبكة؛

وأيضا بدينا كنستعملو واحد الصنف جديد من الأعمدة الفولاذية ودراسة استعمال أبراج معدنية ونوع ضغط منخفض وأصناف أخرى كحلول إضافية جديدة للمناطق ذات المسالك الصعبة.

ولكن لا بد من الإشارة أن هاذ الطريقة التقليدية ما بقاتش كتنفع، خصوصا بعد الزلزال ديال 8 شتنبر 2023 بغينا نعتمدو حلول مبتكرة من غير الوسائل التقليدية باش نستكملو نعاودو الكهربة القروية وغادي نعاود نذكر البرنامج ديال (PERG[2]:0) اللي باش نستكملو الكهربة القروية من خلال شبكات صغيرة اللي الصيانة ديالها كتقام بكلفة أقل من استبدال الأعمدة الخشبية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد المستشار المحترم، للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد المداني أملوك:

أشكركم على هاذ الجواب الذي يبقى مضمونا محدودا.

حقيقة هناك مجهود يبذل في صيانة وبناية الأعمدة الكهربائية المتساقطة، خصوصا المتهالكة منها، والتي توجد في المناطق النائية والجبلية.

الجماعات الترابية إمكانياتها ضعيفة ومحدودة للمساهمة في تجديد هذه الأعمدة، خصوصا وأنها تطرح إشكاليات حقيقية في توفير الكهرباء للساكنة المتواجدة بهذه المناطق، وتؤثر على برنامج تعميم الكهرباء القروية للساكنة المعوزة المتواجدة في الجبال وفي الأرياف، إضافة إلى الإشكاليات التي تطرحها على مستوى سلامة وصحة الساكنة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نحن نتفهم بطء إصلاح هذه الأعمدة على مستوى الوطن بأكمله، وهناك ظروف الجائحة ووضعية المكتب الوطني للكهرباء والماء والصعوبات المالية التي يعيشها، وأكيد أنكم حريصون على القضاء بصفة نهائية على هذه الظاهرة، بهدف تجديد الشبكة الحالية وإصلاحها لما فيه مصلحة الساكنة ولما فيه مصلحة توسيع وتعميم الكهرباء على كل الجماعات النائية والبعيدة والمتواجدة في تخوم الجبال.

وبالتالي أتمنى أن تسرعوا من وثيرة الإصلاح، على اعتبار أن الجواب الذي أعطيتم مضمونه سبق للوزراء السابقين الذين تعاقبوا على القطاع أن دفعوا به، وأسباب طرحه من جديد هو أن المجهود مازال محدودا، وأسوق لكم هنا أمثلة للجماعات الترابية التابعة لبعض الأقاليم، هناك جماعة ترميكت بإقليم ورزازات، هناك جماعة أكدز بإقليم زاكورة، هناك جماعات بالرشيدية إضافة إلى بعض الجماعات بإقليم تنغير.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تهالك الأعمدة وتقادمها إضافة إلى سرقة الأسلاك الكهربائية عناوين تعيق برنامج تعميم الكهربة الكروية، وتبقى نقطا سوداء تعيق إنجاز هذا البرنامج الذي أعلنتم عنه، لذلك نؤكد على أن القضاء على هذه الاختلالات، ومن ضمنها الجهد المرتفع (la haute tension)، والتي يجب دفنها والمتواجد وسط العاصمة الرباط وأحوازها، فبالأحرى باقي المناطق الأخرى.

لذلك نعتبره أحد الأولويات التي يجب مباشرتها، خصوصا وأنها تتطلب استثمارات كبرى تفوق إمكانيات الجماعات الترابية، وسيكون القضاء عليها بداية نهاية الحديث عن تعميم الكهرباء كمادة أساسية وضرورية للتنمية المستدامة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للرد في بعض ثواني.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

في بعض ثواني.

شكرا السيد الرئيس.

أنا بغيت غير نرد بأنه ما يمكنش أنه الوزراء السابقين تكلمو على هاذ البرنامج الجديد ديال استكمال الكهرباء القروي الشمولي، لأنه ما كانش في ذاك الوقت، غير ممكن أنه يكونو تكلمو عليه.

فملي تتكلمو على التأهيل الطاقي والتأهيل الطاقي للبنايات، مساجد، المرافق التربوية ونستكملو الكهربة القروية الشمولية بطرق جديدة وغير تقليدية، فهاذي أول مرة، تنظن احنا تتكلمو عليها على هاذ البرنامج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وننتقل معكم دائما في إطار نفس القطاع إلى السؤال السابع، ويتمحور حول "السيادة الطاقية ببلادنا".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لبسط السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس يوسف.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن إستراتيجية الوزارة لتأمين السيادة الطاقية ببلادنا.

[2] **P**rogramme d'**E**lectrification **R**urale **G**lobal

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة للجواب، تفضلي.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

طبعا هاذ السؤال ديال تأمين السيادة الطاقية في بلدنا ما يمكنش نتعاطاو معه في 3 دقائق، فتتطلب منكم الصبر معي، لأنه غنحاول نعطيكم بعض الأولويات في هاذ السياق، ولا سيما أن الظرفية الحالية تتميز بتذبذب كبير لأسعار الطاقة على الصعيد العالمي، والتأثير ديال ذاك الشي على الفاتورة الطاقية الوطنية.

نبدا نتكلم على، أولا، المخطط الوطني للتجهيز الكهربائي، هذا واحد المخطط اللي اشتغلنا عليه بكثافة في هاذ السنة، خصوصا أنه غادي تكون برمجة ديال قدرة إضافية من الطاقات المتجددة تتفوق 7 جيكاوات، احنا بغينا نوصلوها إلى 8 جيكاوات ما بين 2023 و2027 بواحد استثمار مالي يناهز أكثر من 70 مليار ديال الدرهم.

إضافة إلى ذلك، طبعا اشتغلنا وتكلمنا في إطار هاذ المجلس الموقر على الاستثمارات في تقوية وتطوير الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل والتوزيع، يعني دابا المشاكل أنه حتى في التوزيع كاين بعض الاختلالات، ففي هذه الفترة ديال 2023-2027 برمجنا واحد الكلفة إجمالية ديال أكثر من 25 مليار ديال الدرهم، فيما يخص الشبكة.

فيما يخص الإطار القانوني، هاذي واحد المسألة اللي هي أيضا جد مهمة، أصدرنا قانون رقم 40.19 اللي تيتمم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، أصدرنا القانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي، ونحن نعمل حاليا على إخراج مشاريع المراسيم التطبيقية لهاذين القانونين، طبعا في أقرب الآجال الممكنة، وطبعا كتواكبو معنا هاذ العمل بطريقة جد مهمة.

أصدرنا النصوص التنظيمية ولا سيما القرار اللي يتعلق بالجهد المتوسط والقرار اللي محدد لمناطق استقبال المشاريع ديال الطاقة الشمسية اللي كان متعثر من 2011.

دابا الأولوية الكبيرة اللي غتكون عندنا في سنة 2024 هي النجاعة الطاقية، لأن هذا واحد المسألة اللي الركيزة الثانية ديال الاستراتيجية الطاقية ديالنا اللي عرفت الكثير من التأخرات، فبلورنا واحد المشروع ديال المرسوم الخاص بتطبيق المادة 6 من القانون رقم 47.09 اللي كيتعلق بالنجاعة الطاقية بهدف ضمان استدامة تدابير النجاعة الطاقية، باش نزلو هاذ الشي على أرض الواقع وإن شاء الله غادي يتحال على مسطرة المصادقة الأسبوع المقبل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم، السيد الرئيس، للتعقيب على الجواب.

تفضلوا.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

شكرا، السيدة الوزيرة، على جوابكم.

لا يمكن أن ننكر الأشواط الكبيرة والهامة التي قطعتها بلادنا من أجل تطوير الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية، ومن بين السبل لتحقيق ذلك، لا بد من مضاعفة الجهود بالاستثمار في ميدان الهيدروجين الأخضر وما يحمله من فرص للتصدير لأوروبا.

السيدة الوزيرة،

إلى جانب الطاقات المتجددة لا بد أن نؤكد على أهمية الغاز الطبيعي، وهو ما يتطلب تفعيل استراتيجية وطنية متعلقة بالغاز.

وفي هذا الإطار، فإننا من جهة نشيد بالمجهودات المبذولة فيما يتعلق باستكشاف الإمكانيات التي تتوفر عليها بلادنا، حيث أن الغاز الطبيعي مع أنه وقود أحفوري باستثناء النووي، فإنه يصدر أقل انبعاث لثاني أكسيد الكاربون، ومن جهة أخرى، فإننا نعتبر بأن اللجوء إلى استخدام خط أنبوب الغاز المغاربي- الأوربي (GME[3])، واستيراد الغاز الطبيعي المسال (GNL : Gaz Naturel Liquéfié) عبر المحطات الإسبانية، من خلال عملية التدفق العكسي للأنبوب، فإنه لا يضمن في رأينا القدرة التنافسية للغاز الطبيعي، بالنظر إلى التكاليف اللوجيستيكية المرتفعة، ولا يضمن السيادة الطاقية لبلادنا.

لذا، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى التعجيل بتمكين بلادنا من محطة للغاز الطبيعي المسال (terminal gazier onshore).

وبالنظر إلى الوقت اللازم لتشغيل هذه المحطة من 6 إلى 8 سنوات، فإن المطلوب اليوم التعجيل باتخاذ هذا القرار وفي غضون ذلك العمل بالاعتماد على بعض الحلول الانتقالية مثل التدفق العكسي (reverse flow)

وفي الأخير، فإننا نؤكد لكم، السيدة الوزيرة، استعدادنا الكامل في الاتحاد العام لمقاولات المغرب لمواكبتكم بهدف جلب عدد كبير من الاستثمارات، تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، بغية جلب 550 مليار درهم للاستثمار من القطاع الخاص.

شكرا.

[3] **G**azoduc **M**aghreb-**E**urope

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

في ثانية، ملي غنطلقو العقود في آخر السنة وبداية سنة 2024 إن شاء الله نعولو عليكم باش تكونو معنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

قبل الانتقال إلى السؤال الثامن، أود أن أحيط المجلس الموقر بأنه يحضر معنا في هذه اللحظات وفد عن الجمعية الوطنية لجمهورية نيجيريا الفيدرالية، الذي يقوم بزيارة للبرلمان المغربي.

باسمكم جميعا نرحب بهذا الوفد، ونتمنى له مقاما طيبا ببلاده الثاني المغرب، راجين لمهمتكم التوفيق والنجاح.

إذن ننتقل معكم، السيدة الوزيرة، إلى سؤال آخر يتمحور حول "الموارد البشرية العاملة في قطاع الطاقة".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

السيد الرئيس المحترم،

السدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن وضعية الموارد البشرية بالقطاع، نسائلكم السدية الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، السيدة الوزيرة، للجواب.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا، السيد المستشار المحترم، من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، لأنه غادي تفهمو علاش تنشكركم.

أولا، إلى حدود سنة 2023، بلغ عدد الموظفين في قطاع الانتقال الطاقي 662 موظفا، غير الانتقال الطاقي، الطاقة والمعادن، أحلنا على التقاعد 38 موظفا في 2023، غادي نحيلو على التقاعد 34 موظفا وموظفة في 2024.

في قطاع التنمية المستدامة عندنا 393 موظفا، غادرو 12 موظفا في 2023، وغادي يغادرو 6 ديال الموظفين في رسم سنة 2024 لأنه بلغو حد سن التقاعد، مما يحتم علينا تخصيص طبعا المناصب المالية الكافية لهاذ الوزارة.

النقطة الثانية هو أنه هاذ الوزارة تتناط بها مهام ديال المراقبة في ميادين الطاقة والمعادن كيف ما تكلمنا عليهم من قبل، مراقبة سلامة المنشآت الطاقية، المنشآت المعدنية الخاصة بالمتفجرات ذات الاستعمال المدني، مراقبة مواصفات الجودة ديال المنتوجات الطاقية وديال المنتوجات المعدنية على الصعيد الوطني، إضافة إلى المراقبة التقنية والإدارية لمصانع ومستودعات المتفجرات ذات الاستعمال المدني والآلات العاملة بضغط البخار والغاز.

فيما يخص مهام المراقبة والتفتيش في مجال البيئة والتنمية المستدامة، عندنا الشرطة البيئية اللي تتولى السهر على احترام القوانين البيئية في كل جهات المملكة، من خلال إجراء عملية تفتيش والمراقبة للعديد من القطاعات الصناعية، الأنشطة الاقتصادية بما فيها الخدمات، ولكن رغم المجهودات المبذولة تتبقى التحديات أكبر، علاش؟ لأنه كاين ضغط متزايد طبعا على اللي تيتمارس على البيئة بالمقارنة مع الإمكانيات الجد المحدودة اللي تتوفر عليها الوزارة من الموارد البشرية.

هاذ الوزارة تتقوم بدعم الموارد البشرية ديالها من خلال تنظيم طبعا دورات تكوينية، وطبعا كنشتغلو مع جمعية الأعمال الاجتماعية لتوفير كل الخدمات الاجتماعية لفائدة الموظفين والموظفات، على سبيل المثال توفير خدمات النقل، غادي نذكر أيضا خدمات المقصف (la cantine).

كما قمنا شخصيا بمواكبة افتتاح مقصف في القطاعين بجوج خلال هذه السنة سنة 2023، كما أن الوزارة تتوفر على دور للحضانة يتم العمل مع جمعية الأعمال الاجتماعية لتطويرهما، فطبعا الوزارة دائما الباب ديالها مفتوح للحوار مع الهيئات النقابية والفرقاء الاجتماعيين لمناقشة كل القضايا اللي تتعلق بقطاع الطاقة والمعادن والمناجم والتنمية المستدامة والبيئة.

وشكرا.

السيد رئس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، أود، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أن أشكركم السيدة الوزيرة على جوابكم الذي تفضلتم به بخصوص وضعية الموارد البشرية العاملة بالقطاع، كما نثمن بهذه المناسبة أيضا مجهودكم المتواصلة بشأن تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للانتقال الطاقي نحو تنمية مستدامة، باعتبارها أحد النماذج الدالة والقوية على بعد الرؤية التي يدير بها جلالة الملك حفظه الله الملفات الاستراتيجية ببلادنا.

وعلاوة على ذلك، لا يسعنا إلا التنويه بالتطور الملموس الذي عرفته وضعية المرأة بوزارتكم، بفعل ما تم اتخاذه من تدابير، مكنت من حدوث

تطور كمي في تواجد النساء على مستوى التعيين في مناصب المسؤولية، حيث مكنتها من اقتحام مجالات كانت إلى عهد قريب حكرا على الرجال دون النساء.

وعلى المستوى الاجتماعي، فإن كنا نسجل بارتياح ما شهدته الشؤون الاجتماعية من دينامية على عهدكم، إذ تم إخراجها من الجمود الذي عرفته لسنوات طويلة، فإن أملنا كبير في التسريع بإخراج مؤسسة عمومية مستقلة تعنى بالشؤون الاجتماعية للعاملين بالوزارة شأنها شأن بعض القطاعات الأخرى كالتعليم والصحة مثلا.

هذا ويظل مطلب فتح حوار قطاعي جاد ومسؤول، مطلبا ملحا لدى الشركاء الاجتماعيين داخل الوزارة والمؤسسات العمومية التابعة لها، وخاصة المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن والوكالة الوطنية للنجاعة الطاقية.

وهو ما يجعل هذا الحوار القطاعي يظل ضروريا من أجل وضوح الرؤية بشكل يجعل الحوار الجاد ثقافة وقناعة راسخة لرسم تصورات وطرق تنزيله.

وفي هذا الإطار، ندعو وزارتكم إلى التجاوب مع النقابات، وخاصة مع طلبات الفيدرالية الوطنية للطاقة والمعادن والماء والبيئة التابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، التي ما فتئت تطلب عقد اجتماعات معكم ومع بعض المسؤولين بوزارتكم من أجل التجاوب مع ملفاتها المطلبية الرامية إلى معالجة بعض المشاكل المتعلقة بالعاملين بالقطاعات التابعة للوزارة، وكذا سبل تطوير ممارسة الحقوق النقابية في أحسن الظروف، وكذا تفعيل وإخراج القانون المنجمي لحيز الوجود، بما يضمن تسوية وتحسين الأوضاع المادية والمهنية وكذا للعمال المنجميين.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل معكم، السيدة الوزيرة، إلى السؤال التاسع حول "معالجة التلوث البيئي بالمدن الصناعية الكبرى".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السي كمال آيت ميك.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بلادنا قامت بمجهود كبير من أجل الحد من انبعاثات الغازات السامة والتلوث البيئي، وهذا راجع للإرادة الملكية السامية لتنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

حضرت لمؤتمرين في إطار البرلمان الدولي: (la COP26) و(la COP27)، وقفت على حجم التقدير اللي كيحظى به البلد ديالنا بين مختلف الأمم والشعوب.

لكن، السيدة الوزيرة، خصنا نكونو واقعيين مع نفسنا، مدينة الدار البيضاء، مدينة صناعية كبيرة، مازال كتعاني من التلوث، انبعاثات الغازات السامة، وعندنا مطارح الأزبال عشوائية، ولكن بما أنك جاوبت على الموارد البشرية والمعادن والبترول والغاز والنفايات المنزلية، ما غاديش نعاودو نطلبو منك تجاوبينا نفس الجواب، ولكن بغيناك تكلمنا على (la COP 28).

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للجواب.

تفضلي.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

وطبعا نقدرو نتكلمو على (la COP28) في أكثر من 3 دقائق، لأنه عندنا.. هي طبعا هاذ احتضان ديال (la COP28) في دبي، غادي يكون واحد المناسبة باش نعاودو نكرسو المكانة ديال المملكة المغربية في المجتمع الدولي فيما يخص، طبعا الانتقال الطاقي، وأيضا التنمية المستدامة.

فلذلك، تنشكركم السيد المستشار المحترم على الذكر ديالكم على إعداد وتنزيل ديال الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وقمنا طبعا بأن هاذ الاستراتيجيات تيسولني عليها بزاف في المجتمع الدولي وحتى في (la COP)، لأنه هاذي تجربة فريدة من نوعها، هاذ المرة بغينا في هاذ التحيين ديال الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ما تكونش استراتيجية تنشتغلو ما بين الوزارات، ماشي غادي نشد أنا مع وزارة المالية وغادي نبداو نحطو واحد الاستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

عملنا تشاورات كما شفتو مع كل القطاعات، عملنا تشاورات جهوية ودولية باش المغاربة القاطنين في الخارج حتى هوما يكون عندهم الوقع ديالهم على الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، طلقنا الاستشارة ديال (noussahimo.gov.ma) اللي تاحت لأزيد من 6000 مشارك باش يعطي الرأي ديالو في أشنو تتعني التنمية المستدامة للبلاد، خصوصا فيما يخص.. تكلمتي على معالجة وتدبير النفايات، على الاحتضان ديال المغرب لواحد كأس العالم في 2030، فهاذي واحد.. طبعا هاذي واحد الموعد اللي عندنا مع التاريخ اللي خص نبينو أنه خصنا نزلو أيضا هاذ الاستراتيجيات على أرض الواقع.

فلذلك، سنة 2024 احنا هاذي واحد الأولوية اللي عندنا، بغينا نعززو الإطار المؤسساتي والقانوني، تكلمت على مشاريع القوانين اللي عندنا في إطار المصادقة، عندنا تكلمنا أيضا على البرنامج الوطني للنفايات المنزلية والمواتية

لها، علاش تتكلمو عليه؟ لأنه أيضا هاذ البرامج تتبين مصداقية ديال المغرب في هاذ المجال.

إيلا.. كملنا برنامج مكافحة التلوث الصناعي وخصوصا أيضا البرنامج ديال رصد جودة الهواء، هذا أيضا واحد البرنامج اللي خصنا نكونو مفتخرين به، لأنه كان عندنا.. بغينا نوصلو لـ 140 محطة ديال قياس ديال جودة الهواء في أفق 2030، وصلنا.. غادي نزيدو 10 محطات الجديدة في 2024 فغادي نوصلو لـ 94 محطة ديال القياس ديال جودة الهواء، غادي نوصلو لها قبل من 2030، هاذي بعض المحطات اللي تنستعملوها طبعا في مراكش في الاجتماعات ديال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

طبعا، استعملنا هاذ المحطات باش نبينو بأنه ما غيكون فيه حتى شي اختلال في جودة الهواء، بما أنه كان فيه زلزال..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

ننتقل إلى التعقيب.

السيد المستشار، تتعفي من تعقيب.

شكرا، شكرا.

ننتقل إلى السؤال العاشر حول "التعجيل بالنصوص التطبيقية للقانون رقم 67.15".

أعطي الكلمة للمستشارة.

تفضلي، الأخت لبنى، لبسط السؤال.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السؤال هو التعجيل بتطبيق القانون رقم 67.15.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

جواب السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

هو القانون رقم 67.15 غادي غنذكر أنه واحد القانون اللي تيتعلق باستيراد مواد الهيدروكاربور، النفط، والتصدير والتكرير ديالها، والتكفل بالتكرير والتعبئة والادخار والتوزيع، هاذ القانون خصو يدخل لحيز التنفيذ، وهاذ التنفيذ ديالو مرتبط بصدور نصوص تطبيقية اللي عرفت أيضا مجموعة من الإكراهات.

انكبت الوزارة على الإعداد ديالها فور الصدور ديال القانون، قمنا بمجموعة من الاجتماعات تشاورية مع كافة الفاعلين فهاذ القطاع واتضح وجوب إعادة النظر فهاذ القانون، نظرا للكثير من النواقص، غنذكر البعض منها، ولكن المهم هو أنه أحدثنا في يناير 2023 واحد اللجنة اللي تكونت من وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، وزارة المالية، الفيدرالية الوطنية لأرباب وتجار ومسيري محطات الوقود بالمغرب، وتجمع النفطيين بالمغرب، وفيدرالية الطاقة، باش نعدو النصوص التطبيقية لهاذ القانون في إطار مقاربة تشاركية، اللي دأبت على النهج ديالها، والذي تمت إحالته للأمانة العامة للحكومة في 18 أكتوبر 2023، وعقدنا الاجتماعات الأولية مع مصالح الأمانة العامة، وإن شاء الله غادي تقدم العرض ديالو في القريب العاجل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعطي الكلمة للمستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أتناول الكلمة بخصوص التعجيل بإخراج النصوص التطبيقية للقانون رقم 67.15 يتعلق باستيراد مواد الهيدروكاربور وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد وجمنا هذا السؤال منذ سنة، ومع ذلك لا زال نشاط المحروقات السائلة استيرادا وتوزيعا وتخزينا يخضع لإطار قانوني وتنظيمي يعود تاريخه إلى سنة 1973، رغم صدور قانون جديد سنة 2015، والذي لم يدخل حيز التنفيذ بسبب عدم صدور النصوص التطبيقية المرتبطة به.

إن تأخر الحكومة في إصدار النصوص التطبيقية المتضمنة في هذا القانون يطرح أكثر من علامة استفهام، فضلا عن كونه يبخس دور السلطة التشريعية، فتحرير هذا القطاع رهين بهذه النصوص التنظيمية، وإن امتناع الحكومة عن إصدار هذه النصوص التنظيمية هو حماية للوبي المهيمن على القطاع، فالأشخاص العاديون لا يمكنهم فتح محطات محروقات في الأراضي التي يمتلكونها دون التعاقد مع علامة تجارية تحتكر هذه المحطة وفق عقود الإذعان، والشركات الراغبة في الاستثمار يفرض عليها تجهيز محطة لنيل الترخيص لولوج القطاع والمواضيع الاستراتيجية وسط المدن وداخلها شبه محتكرة من طرف العلامات التجارية الكبيرة بسبب شروط المسافة الدنيا بين المحطات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لكي يكون تحرير القطاع فعالا ويساهم في ضمان منافسة شريفة تزيد من الجودة وتقلص من هوامش الربح الفاحش وتمنع الممارسات الاحتكارية والاستفراد بالمستهلكين من طرف كبار المستوردين، لابد من إجراءات عاجلة وبنيوية، تسرع وتيرة التحرير وتفتح المجال لأكبر عدد ممكن من المستثمرين لدخول القطاع، وتمنع الجمع بين المستويات العمودية في سلسلة القيمة، فلا يعقل أن يهيمن نفس الفاعلون على مستوى الاستيراد ومستوى التخزين ومستوى النقل ومستوى التوزيع بالجملة وبالتقسيط، خاصة بعد توقف قطاع التكرير في سيدي قاسم.

السيدة الوزيرة،

لقد لاحظنا كذلك تمركز شديد للتراخيص في مصالحكم الإدارية وتعامل غير متكافئ مع طلبات المستثمرين، حيث تم تجاوز أجل 6 أشهر بالنسبة لبعض الطلبات دون مبرر معقول ومنح تراخيص بسرعة لفاعلين آخرين.

كما لا يعقل أن تحتكر الإدارة المركزية سلطة الترخيص بفتح محطات محروقات ونطلب من مستثمر في جماعة قروية بعيدة الحضور للرباط للحصول على ترخيص فتح محطة في زمن الرقمنة واللا تمركز، إذ أننا أمام حالة مثيرة للشك، فالسوق يعتمد تحرير الأسعار في ظل إطار تنظيمي وتشريعي مبني على التحكم في السوق، والفرق بين ما قبل 2015 وما بعدها هو انتقال السوق من تحكم الدولة إلى تحكم تجمع الفاعلين الكبار في السوق.

لذا ندعوكم، السيدة الوزيرة المحترمة، إلى التعجيل بـ :

- ✓ إصدار النصوص الضرورية لتطبيق القانون رقم 67.15؛
- ✓ تقليص تدخل الإدارة في السوق وزيادة مستوى الحرية والمنافسة؛
- ✓ تفكيك البنيات الاحتكارية العمودية ومنع أشكال التنسيق والتجمع والتفاهم بين الفاعلين الكبار في السوق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

السيدة الوزيرة، لديك بعض الثواني إذا رغبتم في الرد.. تفضلوا.

السيدة وزير الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

غادي نعاود أنه النص تحال على الأمانة العامة للحكومة في 18 أكتوبر، وغادي يتم النشر ديالو بالموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة، واحنا طبعا رهن الإشارة ملي تعطيو التعقيبات ديالكم على النص التنظيمي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل معكم، دائما في نفس القطاع إلى السؤال الحادي عشر "حول مخاطر التغيرات المناخية".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة التعادلية.

تفضلوا السي فؤاد.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمان الرحيم

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عن المقاربة الحكومية لمواجهة التغيرات المناخية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب على هاذ السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيد المستشار المحترم من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

كيفما كتعرفو، تم إعداد المخطط الوطني للمناخ 2020-2030 وكيهدف إلى تعزيز القدرة على التكيف وتسريع الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكاربون، تنزيل كل السياسات الوطنية اللي كتعلق بالمناخ على المستوى الجهوي.

فهاذ الوزارة قامت بوضع قائمة ديال المؤشرات، ديال الهشاشة والتكيف، وفقا لمقاربة تشاركية مع بعض الجهات اللي هي رائدة، وبغينا نعمو هاذ التمرين للجهات الأخرى، وبغينا نلاءمو ذاك الشي لظروف وخصوصيات جهات المملكة، وخصوصا المناطق الجبلية والساحل، اللي هو أيضا كيعرف واحد الهشاشة وواحد الصعوبة في التكيف والواحات، وبما في ذلك المناطق اللي كتعاني من التصحر والجفاف المتسارع.

فتماشيا مع الأهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، لاسيما فيما يخص رهان محاربة التغير المناخي، تم الشروع في إعداد المخططات الترابية للمناخ في مختلف جهات المملكة، اللي كتشكل إطار ديال الانخراط والتزام جميع الفاعلين على المستوى الترابي لمواجهة تحدي تغير المناخ، وأنا شفت فواحد السؤال قبل من هذا، أنه بقى لينا جوج ديال المخططات خصنا نكملوهم هاذ السنة مع جوج جهات، وغادي نكملو هاذ التمرين.

وأيضا هاذ الوزارة بدات اشتغلت على واحد الرؤية لتنمية منخفضة الكاربون، اللي غادي نقدموها إن شاء الله في (COP28) في دبي، ماغنعطيش التاريخ ديال هاذ الأفق ديال هاذ الرؤية الاستراتيجية ديال التنمية

المنخفضة الكاربون، ولكن بغينا نسرعو بها تطوير الطاقات البديلة، الطاقات المتجددة، الكهربة ديال الاستخدامات، النهوض بالشبكة، تطوير إنتاج الهيدروجين الأخضر، الفعالية ديال الاستراتيجية الغازية ديالنا، إلى آخره.

وتم إحداث أيضا اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية والتنوع البيولوجي اللي هي واحد اللجنة جد مهمة، وقامت الوزارة بإعداد برنامج للشراكة مع الصندوق الأخضر للمناخ، اللي كيعكس المشاريع الهيكلية والإستراتيجية المتعلقة بالتكيف والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة للتمويل ديالها من طرف هاذ الصندوق.

وبغية الوصول المباشر للموارد المالية لهاذ الصندوق، تم دعم اعتماد أربع مؤسسات وطنية لدى الصندوق الأخضر للمناخ:

- وكالة التنمية للفلاحة؛
- صندوق الإيداع والتدبير؛
- إضافة إلى مؤسسة التجاري وفا بنك؛
- وأيضا الوكالة الوطنية للطاقة المستدامة، اللي هي تحت وصاية هاذ الوزارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، تفضلوا السيد المستشار السي لحسن حداد للتعقيب.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

المغرب قام بمجهودات جبارة لمواجهة التغيرات المناخية، خصوصا على مستوى تدبير الموارد المائية والأمن المائي للساكنة، وهاذ الشي عرف وثيرة كبيرة فهاذ الحكومة وبقيادة جلالة الملك، والمغرب كذلك قطع أشواطا لا بأس بها في ميدان الانتقال للطاقات النظيفة كما أشرتم السيدة الوزيرة.

وما ينوي المغرب القيام به في مجال الهيدروجين الأخضر هو أمر يجب التنويه به.

ومع ذلك، السيدة الوزيرة، تأثير التغيرات المناخية على المغرب تيبقى مرتفع، وتنظن أنه هاذ الحكومة عندها من القدرة والإمكانيات باش تواجه النواقص التي تعتري المقاربة ديالنا.

أولا، على مستوى الحكامة: غياب وزارة خاصة بالبيئة والتغيرات المناخية، نقترح وضع لجنة وزارية يترأسها رئيس الحكومة لدراسة مدى ملاءمة السياسات القطاعية لتوجهات المغرب على مستوى الاستدامة، احنا ما تنقولوش بأن هناك تضارب المصالح ما بين الطاقة والبيئة في الوزارة ديالكم، السيدة الوزيرة، ولكن بغينا المقاربة ديالكم تكون مستدامة وأفقية تشمل جميع القطاعات بما فيها الطاقة؛

ثانيا، وضعنا منذ سنوات مجموعة من المؤشرات في إطار تنفيذ اتفاقية "ريو للمناخ"، ولكن منذ 2011 ما درنا حتى شي تقرير وما تنتوفروش على (tableau de bord) ديال تتبع، يعني مؤشرات المناخ والبيئة فعلاقتها مع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، إذن نحن نستمر في العمل بدون مؤشرات في هذا الإطار هذا؛

المسألة الثالثة وهو أنه مزيان أنه الحكومة قامت يعني أنه وضعتو المخططات الجهوية، هاذي مسألة اللي هي مزيانة، لأن فيها يعني أنه ممركزة حول الفاعلين، ولكن يجب أن تكون ممركزة كذلك على المناعة ديال الساكنة على يعني القدرة ديالها على التأقلم، القدرة ديالها على مواجهة هذه المخاطر.

لهذا، فنحن نحبذ أن تكون هناك يعني مقاربة ميكروترابية، راه كانت في الوزارة ديال البيئة، تدار واحد 38 مخطط ميكروترابي ديال المواجهة ديال هاذ المسائل هاذي، وديال يعني أنه إعداد القدرات ديال الساكنة المحلية باش تكون عندها (la résilience) وتكون عندها (l'adaptation)، لابد أنكم ترجعوها من الرفوف ديالها باش يمكن أنه يمكن التطبيق ديالها؛

ورابعا، قانون الساحل راه تكلمتو على قانون الساحل، السيدة الوزيرة، خرجنا قانون الساحل في 2016، ولكن راه تم إفراغه من محتواه، النصوص التطبيقية اللي تدارت ديال الساحل يعني أنه فرغاتو من المحتوى ديالو، بغينكم تعاودو النظر في المراسيم ديال قانون الساحل باش يبقى روح ديال هذاك القانون كما كنا، لأنه الموارد الساحلية ما يمكنلناش أننا نخليوها عرضة للنهب ومافيا العقار والمترامين على الملك البحري العمومي.

أخيرا، السيدة الوزيرة، التغيرات المناخية والتدهور تيكلفو المغرب 3.7% من مجموع الناتج الداخلي الخام ديالو، وهذه هي نسبة ديالو النمو ديالنا، إلى ما درناش وما وقفناش التدهور البيئي راه بحال ما تتزيدوش في النمو في التنمية ديالنا، و8% ديال الأراضي ديال الجنوب الشرقي تتمشي جراء التصحر، وتكلمتو على التصحر، 22.000 هكتار تنفقدوها سنويا من الأراضي الفلاحية جراء زحف التعمير.

لهذا، بغينا هاذ الحكومة تاخذ التغيرات المناخية بالجدية المعروفة عليها، هاذي حكومة ما تتخافش من التحديات وهذا تحدي يجب أن نرفعه جميعا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

السيدة الوزيرة.. لا رد؟

إذن ننتقل مباشرة إلى السؤال الثاني عشر ويتمحور حول "وضعية وسلامة عمال المناجم".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لبسط السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

تانميرت السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

يعيش عمال المناجم بالمغرب ظروف عمل قاسية بوضعية أجرية مزرية ومعاشات تقاعد هزيلة، علاوة على تعرضهم لأمراض وحوادث شغل خطيرة، منها ما يؤدي إلى الموت ومنها ما يتسبب في عاهات مستديمة.

إزاء هذه الوضعية، نسائلكن، السيدة الوزيرة، حول الإجراءات المتخذة لفرض احترام المقتضيات الحمائية لعمال المناجم المنصوص عليها بمدونة الشغل وبالنظام الأساسي الخاص بعمال المناجم، والالتزام بمعايير الصحة والسلامة بأماكن العمل.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

تفضلي.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

وخصوصا أن هاذ كيف ما تكلمنا عليه من قبل فهاذ الجلسة، المشاكل ديال المناجم هي مشاكل اللي جد عويصة وكتساءلنا كلنا كحكومة وكمؤسسة تشريعية أيضا.

الوزارة كتابع عن كثب النشاط ديال المقاولات المنجمية، بما فيه في قطاع المعادن أيضا، وتتراقبو المنشآت دياولها للحفاظ على شروط الوقاية والسلامة، تيتكلف بهاذ المهمة ديال المراقبة مفتشو الشغل والمراقبون اللي هم تابعين للوزارة.

فيما يخص المقتضيات ديال القانون ديال 33.13، ما فيها باس نشير لواحد النقطتين، خاصة المراقبة ديال المعايير ديال الصحة والسلامة، كاين عقوبات اللي كتطبق في حق المقاولات المنجمية اللي تتخل بهاذ المعايير، بما فيها طبعا إيقاف كل شغل اللي تعرف أنه فيه أنه فيه خلاف لأحكام القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه، ونقدرو نسحبو الرخص على إثر المخالفات اللي هي جسيمة للأحكام المتعلقة بالحفاظ على الصحة والسلامة.

واللي تيعزز المهام ديال المصالح ديال الوزارة، خصوصا المصالح الخارجية هو أنه كيتواجدو مناديب للسلامة، عندنا 16 منتدب على المستوى ديال المملكة المغربية، واللي تيتم الانتخاب دياالهم كل ثلاث سنوات، وتيتوضعو كملحقين في الإدارة واللي خصهم يسهرو على السلامة ديال بيئة العمل والأمن ديال المستخدمين.

آخر نقطة، غنشير لها هو أنه الوزارة عملت على إعداد مشروع القانون بمثابة النظام الأساسي لمستخدمي الشركات المعدنية، من أجل تعديل القانون ديال النظام الأساسي لمستخدمي المقاولات المنجمية، اللي تيرجع لسنة 1960، والآن احنا بصدد دراسة مشروع هاذ القانون مع مصالح الأمانة العامة للحكومة، وتينظم مشروع هاذ القانون الجديد العلاقات ما بين المشغلين والأجراء، وتيأسس الأجهزة التمثيلية للمستخدمين ومناديب السلامة بالمقاولات المنجمية، وأيضا التكوين المهني.

وهاذ المشروع موضوع دراسة مستفيضة ما بين الوزارة والمهنيين والفرقاء الاجتماعيين، وذلك من أجل تخصيص إطار قانوني اجتماعي للصناعة المعدنية، تيضمن طبعا الكرامة ديال العمال وشروط لائقة لمحيط العمل، وطبعا الصحة والأمان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة المستشارة للتعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيدة الوزيرة،

يعيش عمال المناجم ظروف عمل أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها غير إنسانية، حيث يقومون بأعمال مرهقة للغاية في أعماق المناجم، إذ تبلغ درجة الحرارة 50 (درجة) في قعر المنجم، وتقل كمية الأوكسجين، ناهيك عن الدخان المنبعث عن الآلات ورائحة المتفجرات التي تملأ كل الأماكن، بالإضافة إلى تعرضهم إلى أمراض وحوادث خطيرة، كحادثة مقلع الأحجار نواحي كهف المنسور بمدينة خنيفرة.

علاوة على الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم المشروعة من طرف مشغليهم، والمتجلية في حرمانهم من الحد الأدنى للأجور والعطل والتغطية الصحية وغياب معايير الصحة والسلامة داخل المناجم من جهة، وعدم احترام الحق في التنظيم النقابي والمس بالحريات النقابية من جهة أخرى، الأمر الذي يثير احتقان اجتماعي بعدة مقاولات، كما هو الحال بالنسبة لمناجم "إمنتانوت" و"جبل عوام" و"إميضر" و"جرادة".

كما نسجل عدم احترام بعض المقاولات لالتزاماتها الاجتماعية والاتفاقات المبرمة، في إطار فظ نزاعات الشغل، وهنا نذكر على سبيل المثال لا الحصر، العمال المطرودين من شركة "ميزي الخير" بإقليم بولمان، وهنا محاضر بحضور ممثل إدارة التفتيش بوزارتكم.

السيدة الوزيرة،

إن تواتر حالات حوادث الشغل المميتة جراء غياب شروط الصحة والسلامة المهنية وعدم التقيد بها في الكثير من المقاولات المنجمية، يفرض على الوزارة:

- ✓ وضع آليات لتتبع اعتماد معايير الصحة والسلامة؛
- ✓ ضرورة مراجعة طريقة تصنيف الأمراض المهنية، بتحيين المقتضيات القانونية التي تنظمها وفق آخر المستجدات في هذا المجال؛

- ✓ إدراج جميع الأمراض الناتجة عن العمل المنجمي بالقوانين التي تخص التأمين الصحي؛
- ✓ إعمال الاتفاقيات الدولية الكفيلة بحماية العمال ووقايتهم، ولاسيما الاتفاقية الدولية رقم 176 بشأن السلامة والصحة في المناجم.

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نطالب بوضع نظام أساسي خاص بمستخدمي الشركات المنجمية بشكل تشاركي وتوافقي، يراعي تطلعات شغيلة القطاع، من خلال مسار الحوار الاجتماعي، تماشيا مع مخرجات الاتفاق وميثاق 30 أبريل 2022.

كما نطالب بضرورة ضمان استقلالية وفعالية منظومة حفظ الصحة والسلامة وتوسيع أدواره وحمايته بالنظر لأهميته البالغة في بناء بيئة عمل آمنة بقطاع المعادن مع إحداث منصب مندوب الصحة والسلامة بالمقاولات المعدنية التي تشغل ابتداء من 50 أجير عوض عتبة 300 أجير الواردة في مشروع القانون المقترح.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن ننتقل معكم، السيدة الوزيرة، إلى السؤال الأخير من هذه السلسلة، سلسلة الأسئلة الموجهة إليكم في هذه الجلسة، ويتمحور هذا السؤال حول "السيادة الوطنية في مجال البحث والتنقيب عن النفط والغاز".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

البارحة صاحب الجلالة أكد على الجدية، وملي كنتكلمو على الجدية، الأساس ديالها والقوام ديالها هي الصراحة والوضوح.

احنا بغيناكم السيدة الوزيرة تكونو معنا اليوم جديين وتعطيونا بصراحة وبوضوح فين وصل هاذ الملف ديال التنقيب على الغاز والبترول في بلادنا ؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، لكم الكلمة للجواب.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيدات والسادة المستشارون المحترمون، خصوصا من مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية لطرحكم هذا السؤال، اللي هو طبعا مناسبة باش نعاودو نتكلمو بكل صراحة فيما يخص التنقيب على الغاز والبترول، لأنه الناس تيبغيو يحلمو، فأنا غنعطيكم بعض المعطيات اللي بكل جدية، وطبعا الأسبوع المقبل عندنا واحد الجلسة مع المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمناجم اللي هو (ONHYM[4])، اللي غتكون أيضا مناسبة باش نعاودو نعطيو واحد الطرح جد مفيد، وزيد على هاذ المسائل المشاريع ديال التنقيب على البترول والغاز.

فالأنشطة اللي مرتبطة بالبترول والغاز، خصوصا التنقيب ديالها كتتسم بالمجازفة، وهاذ الشي تكلمنا عليه، كتطلب إمكانيات مالية وبشرية جد مهمة، كتطلب الإنجاز ديالها مدة زمنية طويلة، الصبر أكثر من 10 سنوات، بالإضافة طبعا إلى تدبير المخاطر، بما فيها المخاطر الجيولوجية، لأنه واخا تنلقاو بعض (les réserves) ولا تنلقاو بعض الكميات ديال البترول، الغاز ما تتقدرش تكون هاذ الكميات قابلة للاستثمار.

طبعا، تم إدراج مجموعة من الإجراءات التحفيزية بما فيها إجراءات تحفيزية ضريبية، وكيف ما تتعرفو أنا كنت أول وزير تيقول بأنه الإجراءات التحفيزية اللي عندنا فالمغرب من أحسن التحفيزات في العالم في مجال هاذ التنقيب على الغاز والبترول، فهاذ الشي مكننا باش نجلبو بعض الشركات، وتوجهت الجهود المبذولة لاكتشاف طبعا الغاز في بعض المناطق غنذكر منها: منطقة الغرب البرية اللي مكنت باش نطورو الصناعة في جهة القنيطرة والمحمدية، في منطقة الصويرة أيضا وكاين منطقة تندرارة.

هذا واحد المشروع اللي غيعطيكم، هذا مثال جد مهم لأنه تحفرات الآبار الاستكشافية ما بين 2016 و2018، أعطت الوزارة منح الامتياز باش تستغل، استغلال تندرارة في غشت 2018 لتطوير المكمن النفطي، فيه طبعا كميات من الغاز اللي هي كميات لا بأس بها، ماشي جد مهمة، ماشي هائلة ولكن لا بأس بها، وطبعا احنا دابا تنسهلو المأمورية لأنه من 2018 وهاذ الملف عاطل، بغينا نسهلو المأمورية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (l'ONEE[5]) باش يتم العقد ديالها ديال الغاز الطبيعي مباشرة بعد نهاية أشغال الربط ما بين موقع الإنتاج بتندرارة وأنبوب الغاز المغاربي-الأوروبي.

فالوزارة طبعا منكبة باش نسهلو المأمورية ما بين كل الفاعلين اللي مشتغلين على تندرارة.

فاللي بغيت نقول هو أنه الاكتشاف والتنقيب ماشي هي آخر القصة، تما عاد تيبداو المشاكل.

المنطقة الثانية اللي بغيت نشير لها هي منطقة العرائش البحرية، هذاك مثال واحد آخر اللي كانت فيه نتائج مشجعة للدراسات الجيولوجية

[4] **O**ffice **N**ational des **H**ydrocarbures et des **M**ines

[5] **O**ffice **N**ational de l'**E**lectricité et de l'**E**au

والجيوفيزيائية، فمن المنتظر، واحنا تنواكبو القطاع اللي (l'ONHYM) والقطاع الخاص اللي تيشتغل في العرائش البحرية، إن شاء الله، غتبدا العملية ديال استخراج هاذ الغاز في متم سنة 2025.

ولكن بغيت نأكد فهاذ الثواني اللي بقاو ليا، أن هاذ الاكتشافات الحالية ما غتستجبش للحاجيات ديال البلاد 100%، غادي تساهم في تقليص التبعية الطاقية ديال البلاد ديالنا بنسبة غتخفف العبء ديال التكلفة ديال استيراد المواد الطاقية، ولكن لابد خصنا نكملو المنظومة الطاقية ديالنا بشكل جد مستكمل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لا، غير حيث نظرا لأهمية الموضوع، خليناها شوية.

هي توقفت، أنهت الجواب تنظن.. ياك السيدة الوزيرة؟ أنهيتم الجواب؟

شكرا على المعلومات وعلى البيانات.

إذن نعطيكم الكلمة السيد المستشار المحترم للتعقيب على هاذ الجواب.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيدة الوزيرة.

أنا اقتنعت بأنه كون هضرت معنا بكل صراحة، أنك تكلمت على شركات اللي هي عاطلة، وهنا اللي بغيت نتذاكر عليه، لأن احنا ملي طرحنا السؤال اليوم تنطرحوه على هاذ الشركات اللي تتجي للمغرب وتتاخذ الامتياز.

والسؤال ديال واش هاذ الشركات مؤهلة فعلا أنها تدير البحث والتنقيب على هاذ الغاز؟

إلى كانت مؤهلة، علاش تتجينا غير الشركات الصغيرة لبلادنا؟

وأنت تتعرفي فهاذ المجال، أنت أحسن العارفين فهاذ الباب، علاش ما يجيوش الشركات الكبار اللي معروفين بلا ما نذكر الأسماء؟

ثانيا، واش هاذ الشركات صادقة فعلا؟

لأن كل واحد تينشر ذاك الشي اللي بغا، تيقول لك راه لقيت هنا ولقيت هنا، كاع اللي لقي شي كلتة ديال الغاز تيقول لنا راه صافي راه البلاد المغرب غتولي عندها الغاز وغنوليو..

بحال أنك تتكلمي، السيدة الوزيرة، اليوم على أننا حتى الرقم ما بغيتش تعطيه لنا، يعني أننا غاديين ننقصو من التكلفة، ولكن النسبة المئوية باش غادي ننقصو ما زال ما عرفناهاش، شحال هي؟

ثانيا تتكلمو على هاذ الشركات إيلا كانت فعلا هاذ الشركات اليوم تنتج التكلفة، لأن الأرقام اللي عندنا 29.4 ديال المليار ديال الدرهم من سنة 2000 حتى 2022 بالنسبة للرقم اللي تصرف على التكلفة، شكون اللي خلص هاذ التكلفة؟ واش الشركات اللي تتخلصها أو لا احنا؟ أو لا النسبة اللي تتخلص البلاد من هاذ التكلفة؟

ثانيا، خصنا نكونو واضحين، إلى كان بلادنا ما فيهاش البترول نقولها، إلى كان شي بلاكة ديال (interdit) لقاو هاذ الناس تحت الأرض، باش هذاك البترول اللي كان عند الجيران ما تيدوزش، نقولوها ما فيها باس، أو لا نقول بأن التكلفة باش تنخرجو الغاز راه ما بقاتش مخرجنا، اللهم نمشيو نديرو الاستيراد أو لا هاذ الأنبوب ديال الغاز اللي غيجي من نيجيريا، ولا.. ونمشيو للطاقات البديلة، كما تكلمتيو السيدة الوزيرة.

لأن اليوم احنا تنتكلمو، لأنه في السنة المقبلة إن شاء الله، ربما البوطة دالغاز وهي الأساس اليوم، البوطة د لغاز غتولي بـ 70 درهم من هنا للقدام، هاذ 70 درهم العام اللي ماجي ما شي مشكل، هاذ البوطة دالغاز اللي غتولي اليوم.. البطاطا بشحال تنشريوها؟ تنشريوها بـ 15 درهم للكيلو، وماطيشة بشحال تنشريوها؟ بلا ما نعطيو الأرقام، واش إلى طلعت البوطة من 40 درهم إلى 70 درهم، واحنا تنعرفو بأنه.. وهاذ الرقم 90% ديال الفلاحين اليوم راه تيعتمدو على القرعة دالغاز، راه ماشي المواطنين، راه هاذيك 500 درهم اللي اعطينها لهذاك اللي غيشري القرعة دالغاز مزيان، ولكن هاذاك الغاز فين غادي نجيبوه؟ وفين غادي نجيبو التكلفة ديالو؟ اليوم، باعتبار أننا ما كنتجوش، منين غادي نجيبو التكلفة باش القدرة الشرائية ديال المواطنين.

اليوم كلشي قائم على كيفاش غنحلو الأزمة، الأزمة أولا ديال الأمن الغذائي ديال المواطنين، القدرة الشرائية ديالهم، كيفاش غادي يقدرو أنهم يواكبو ويوفرو لبلادنا واحد النوع..

لأن الحمد لله، البلاد ديالنا غادية في طريق مزيان، باش نكونو صرحاء ونكونو صادقين.

ولكن، كاين شي إشكالات أخرى اللي خصنا نحلوها باش نقدرو نتجاوزو بعض العقبات اللي تتوقف في إطار مواجهة التنمية الاقتصادية ديال بلادنا، وعلى أساسها بالضبط القدرة الشرائية ديال المواطنين لجميع الفئات، بما فيهم الطبقة المتوسطة، لأنه هي اليوم اللي غادي تكون أكبر متضرر، لأن كلشي كيستافد من الزيادات، الفئات الاجتماعية غتستافد الأقل هشاشة، ولكن الطبقة المتوسطة اليوم راه غتاكل العصا بما فيهم الطبقات اللي تنعرفوها جميعا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، نشكركم السيدة الوزيرة على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

والسادة المستشارين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السيد الوزير المحترم،

نرحب بك السيدة الوزيرة بحضورك معنا للجواب على الأسئلة الموجهة إليك في هذه الجلسة.

ونستهل هذه الأسئلة بسؤال حول "الخدمات المقدمة بدور الطالب".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها من أجل تطوير وتعزيز الخدمات المقدمة بدور الطالب والطالبة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة الوزيرة للجواب.

أنا عندي أسئلة تربطها وحدة الموضوع.

كاين سؤال ثاني لفريق التجمع الوطني للأحرار حول "خدمات دور الطالب والطالبة بالمناطق القروية".

تفضلوا السيد محمد بودس، تفضلوا.

المستشار السيد محمد بودس:

نفس السؤال، السيد الرئيس.

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال.

إذن لكم الكلمة السيدة الوزيرة للجواب على السؤالين دفعة واحدة.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدان المستشاران المحترمان.

فيما يخص دور الطالبة، هناك يعني أولا الوزارة في إطار تفعيل البرنامج الحكومي حول تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، اشتغلنا على استراتيجية جديدة اللي هي استراتيجية "جسر" اللي عندها ثلاثة دالمحاور:

المحور الأول هو حول المحيط الاجتماعي باش يكون ذكي، باش يكون ولوج، اللي هو فيه البنية التحتية، البنية التحتية ومواكبة الجمعيات والخدمات الاجتماعية.

فدور الطالبة هوما فيهم أولا، البنية التحتية اللي خصنا نشتغلو على التأهيل ديالها، ومن هنا اشتغلنا على تأهيل واحد 300 ديال المراكز الاجتماعية، بما فيها عدد كبير من دور الطالبة، وأيضا اشتغلنا على الرقمنة ديالها، وعلى باش يكون فيها واحد الشباك اللي هو شباك رقمي، دابا حاليا راه كنشتغلو باش يكون التعميم ديالو على هاذ 300 ديال المراكز.

فدور الطالبة اللي عندنا في القطب الاجتماعي هي 900 تقريبا ديال مؤسسات الرعاية الاجتماعية، اللي أيضا يعني كيولج لها تقريبا 82 ألف ديال الشباب اللي هوما كيجيو من العالم القروي باش نقربوهم على المدارس ديالهم، وهذا في إطار الخدمات الاجتماعية، 71% من هاذ دور الطالبة كاينين فالعالم القروي.

والكلفة إيلا بغينا نقولو ديال هاذ دور الطالب والطالبة، لأن هناك طلبة أيضا ذكور، هو 111 مليون ديال الدرهم اللي كتكلفنا أكثر، لكن الدعم اللي كيجيها هي 111 المليون، وكنضطرو أننا نزيدو من ميزانيات أخرى باش نقدرو نستاجبو للطلبات ديال دور الطالبة.

أيضا، قمنا بمواكبة عدد من دور الطالبة اللي كان عندها مشكل ديال يعني (la capacité d'accueil) أو السعة الاستيعابية، الطاقة الاستيعابية ديالها اللي واكبناهم باش يكون التوسيع ديالها، حاليا حسب البرنامج طبعا القانون رقم 14.05، واشتغلنا على تسريع إخراج نصوص القانون رقم 65.15 لأن هو قانون مهم جدا، غادي يساعدنا باش تكون الجودة، باش تكون الشفافية أيضا في تسيير هاذ مؤسسة الرعاية الاجتماعية، فخرجنا 8 دالنصوص هاذ السنة القانونية، اللي صدرو يعني بالجريدة الرسمية، وهذا كان واحد الإنجاز مهم جدا، لأن من 2015 يعني يالاه صدرت 8 ديال القوانين، فزدنا 8 آخرين واحنا كنشتغلو على 6 القوانين المتبقية باش نقدرو نطبقو القانون رقم 65.15.

نبغي نشير أيضا إلى أن هاذ المؤسسات كان عندها واحد التأخير كبير، أنتوما عارفين في 2021-2020 فاشتغلنا على باش نحيدو هذاك التأخير في الدفع ديال المنح، حاليا المنح كتصرف راه تقريبا شي 600 منهم، 390 تصرفت لها، و300 أخرى فهاذ الأسبوع، والمتبقيين غادي يكونو فهاذ 2 الأسابيع المقبلين إن شاء الله باش يتصرفو لهم المنح، فهذا فيما يخص المنح.

وقلتها وشحال من مرة كنقولها، يعني هاذ مؤسسات الرعاية الاجتماعية عندهم مشكل ديال الميزانية، فاحنا كنشتغلو حاليا على مواكبة الجمعيات المسيرة باش يكون عندها تكوين باش نشتغلو جميع على شراكات، شراكات مع القطاع الخاص، باش ممكن نرفعو من الدعم اللي ممكن نقدموه لمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

ونقطة أخيرة، نبغي نشير لها، هو أن هاذ مؤسسات الرعاية الاجتماعية بدينا تنجودو في الخدمات ديالها، لأن عندنا شباب، هاذو هوما شباب المستقبل اللي تيقراو في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، هوما وليدات اللي كيمشيو للثانوي، كيمشيو للإعدادي اللي بعاد على (collège) وعلى (lycée) فتنقربو منهم بهاذ دور الطالبة، وتندعمو هاذ الجمعيات اللي تنشكروهم، تيقومو بواحد المجهود جبار، الجمعيات اللي كيأطرو، اللي كيسيرو مؤسسات ديال دور الطالبة ودور الطالب.

فاحنا باش نجودو هذه الخدمات، ابتداء من هذا الشهر غادي يكون عبر منصات رقمية، وأنا تنعلن عليها، يعني غادي يكون اللغات في جميع دور الطالبة ودور الطالب، غادي نبداو طبعا تدريجيا باش نواكبو هاذ الوليدات

باش يكون تملك ديال اللغات اللي هي متداولة حاليا في العالم، اللي باش تساعدهم أيضا على باش يكون.. لأن عندهم صعوبات في اللغات الأجنبية بصفة عامة، لأن تيجيو من العالم القروي فلهاذ احنا قررنا باش نواكبوهم باش يكون اكتساب ديال المهارات اللغوية فواحد المرحلة أولى، من بعد غادي ندوزو للمهارات الذاتية، كلشي عبر الانترنيت، وطبعا أنا قلتلكم بلي هاذ المؤسسات كلها احنا تنشتغلو باش يكون الربط ديالها بالإنترنيت.

فإذن هذا برنامج مهم جدا، اللي غادي نطلقوه فهاذ الشهر ديال تعميم اكتساب اللغات بالنسبة لهاذ الشباب، لأنه وليدات خصهم يقراو الإنجليزية، خصهم يكونو متمكنين من اللغات الأجنبية، بالإضافة طبعا للغة العربية، ولكن باش يمشيو يعملو واحد.. يحضرو لواحد (les concours) يتقدمو واحد المباراة أو لا يتقدمو لواحد (l'entretien) فخصهم مهارات ذاتية وحياتية، وتينجحو بنقط عالية، يعني تيكون عندهم 17، ولكن ملي تيجيو للمباريات تيكون عندهم صعوبات، خاصة من جانب اللغات.

فاحنا قررنا باش غادي نواكبوهم وغادي نطلقو هاذ التكوينات بصفة يعني مجانية، لأن الوزارة اللي تحملت الثمن ديال هاذ المنصات الرقمية.

هذا يعني واحد العناصر ديال الإجابة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن ننتقل إلى التعقيب على هاذ الجواب.

أعطي الكلمة في البداية لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا على جوابكم السيدة الوزيرة المحترمة.

تعتبر دور الطالب والطالبة بنية اجتماعية تلعب دورا أساسيا ومحوريا في الحد من ظاهرة الهدر المدرسي، وهي تمثل 75% من مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

كما تعد تجربة دور الطالبة من التجارب الرائدة في محاولة الحد من الهدر المدرسي في العالم القروي، كما أنها تساهم إلى جانب باقي المتدخلين طبعا في إنجاح وتعميم العملية التعليمية برمتها، وتسهيل هذه العملية على الفئات الاجتماعية، لاسيما الفئات الفقيرة والهشة من خلال تأمين خدمات الإيواء والتغذية والتتبع الصحي لفائدة الفئات المذكورة، مع الحرص على ضمان جودة هذه الخدمات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

رغم الدور الكبير والهام الذي تلعبه هذه الدور في النهوض بالقطاع التعليمي ببلادنا من خلال محاربة ظاهرة الهدر المدرسي، ورغم الجهود التي يقوم بها العديد من الفعاليات الجمعوية، فإن أغلب هذه الدور يعيش على وقع أزمات مالية، وذلك بسبب تأخر صرف منح الدعم المخصصة لها من طرف التعاون الوطني، مما أثر بشكل كبير على جودة خدمات الإيواء والتغذية المقدمة لفائدة التلميذات والتلاميذ.

هذا الوضع، السيدة الوزيرة، جعل العديد من دور الطالب غير قادرة على استقبال التلاميذ والاستجابة لمتطلباتهم اليومية، وبالتالي فقد أصبح معظمها مهددا بالإغلاق مع ما سيترتب عن ذلك من ارتفاع في نسب الهدر المدرسي وضياع حق التلميذات والتلاميذ في التمدرس، خاصة وأن الأغلبية الساحقة منهم ينحدرون من فئات اجتماعية جد هشة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نعلم جيدا أن هذا الموضوع يهمنا جميعا، لذلك وجب علينا الوقوف على مكامن الخلل لمعالجتها لما له من دور في خدمة الطلاب والطالبات وتعزيز حضورهم وحقهم الدستوري في الدراسة، الأمر الذي يتطلب ضرورة التفكير في صيغ جديدة للتعاون، وخاصة التمويل ومنح بعض الأطراف كالجماعات الترابية إمكانية الإسهام في حسن تدبير هذه الدور.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن أغلب الجمعيات المسيرة لهذه الدور تبذل مجهودات كبيرة للبحث عن موارد إضافية وذلك في ظل تواضع الدعم المالي العمومي المقدم لهذه الدور، ما يجعلها غير قادرة على الاستجابة للحاجيات والمتطلبات الضرورية لطالباتنا وطلابنا من أبناء الفئات الهشة ومن العالم القروي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بالإضافة إلى الإشكالات التي طرحناها من قبل، نود أن نثير انتباهكم إلى إشكالية لا تقل أهمية تعاني منها الطالبات والطلبة النزلاء بدور الطالب، ألا وهي غياب المواكبة والتأطير والدعم المدرسي داخل هذه الدور، علما أن أغلب قاطنيها ينحدرون من القرى يكون مستواهم الدراسي في بعض المواد كاللغات الأجنبية جد ضعيف، مقارنة مع أبناء المدارس الخاصة والمؤسسات التعليم العمومي بالمدن، مما يجعل عمليات الدعم في عدد من المواد الدراسية خصوصا بالنسبة للسنوات الإشهادية ضرورة لمواكبة ومواصلة المسار التعليمي لهؤلاء.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نود أن نلفت انتباهكم في الأخير..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السي محمد بودس للتعقيب.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

لا تخفى عليكم أهمية هذه المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي المحض في تقليص نسب الهدر المدرسي وتمكين شريحة واسعة من التلاميذ من استكمال دراستهم، وخاصة الفتيات منهم، وهو ما تعكسه الأرقام الصادرة في هذا الباب.

إلا أنه بالرغم من المجهودات المبذولة لتجويد خدمات هذه المؤسسات من خلال خلق جيل جديد من الخدمات الاجتماعية التي توفرها، فهي لازالت تعاني من عراقيل تعيق مسار خدماتها وخاصة عائق التمويل.

إذ لازالت العديد من الجمعيات مسيرة لهذه الدور تعاني صعوبات كثيرة لتوفير مستلزمات التسيير وتجهيز هذه المرافق وأداء مستحقات المستخدمين نتيجة ضعف الموارد الذاتية، نظرا لتواجدها وتعاملها مع فئات اجتماعية هشة.

السيدة الوزيرة،

لتجاوز تلك الصعوبات، نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار، أنه من اللازم البحث عن حلول جديدة لتمكين هذه المؤسسات من توفر موارد ذاتية قارة والانفتاح على مختلف الفاعلين المحليين، وخاصة القطاع الخاص، مع العمل على رفع المنحة الممنوحة للجمعيات المشرفة على تسيير هذه المؤسسات حسب نسب العجز المالي المصرح به، مع توفير التجهيزات من الجيل الجديد، والعمل على تكوين الأطر العاملة بها قصد تمكين تلك الجمعيات من استقبال أبنائنا من التلميذات والتلاميذ وتوفير متطلباتهم اليومية في ظروف اجتماعية ملائمة تليق بمستوى انتظاراتنا جميعا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل الانتقال إلى السؤال الثالث الموجه إلى السيدة الوزيرة في هذه الجلسة، أحيطكم علما بأنه يحضر معنا أشغال هذه الجلسة وفد آخر بعد حضور الوفد السابق، وهذا الوفد هو عن "الجمعية التشريعية الانتقالية لجمهورية بوركينافاسو"، الذي يقوم بزيارة البرلمان المغربي، فنرحب بهذا الوفد ونتمنى له مقاما طيبا ببلادنا، راجين لمهمتكم التوفيق، إن شاء الله.

شكرا لكم.

إذن السيدة الوزيرة السؤال الثالث الموجه إليكم في هاذ الجلسة يتمحور حول "أوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لبسط السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن النهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، نسائلكم، السيدة الوزيرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة الوزيرة، الكلمة لكم للجواب على هاذ السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

أشكركم السيد الرئيس.

أشكركم السيدة المستشارة المحترمة.

فيما يخص الأشخاص في وضعية إعاقة، وكما تعلمون، يوليهم صاحب الجلالة نصره الله، عناية خاصة من أجل النهوض بأوضاعهم.

وهنا أيضا الوزارة في إطار هاذ المرجعيات وفي إطار تفعيل البرنامج الحكومي، قمنا ببلورة إستراتيجية جديدة اللي حطينا فيها الأهمية للأشخاص في وضعية إعاقة، خاصة في المحور الأول فيما يخص الولوجيات.

وأنا دابا عاد رجعت من جهة العيون-الساقية الحمراء، اللي درجنا العيون، السمارة وطرفاية، وأيضا هناك يعني أي جماعة تتواصل معنا تنواكبها، تنوقعو معها اتفاقية شراكة باش نواكبوها من أجل الولوجيات، هاذي نقطة.

النقطة الأخرى هي فيما يخص الخدمات الإضافية، ففي الخدمات الاجتماعية اللي حاليا في إطار الورش الملكي ديال الحماية الاجتماعية، اللي كيخصص دابا دعم للأسر اللي عندها أطفال في وضعية إعاقة، فهذا تقدم كبير وكبير جدا، الحمد لله، لدعم الأسر، لأن الثقل ديال الإعاقة كبير على الأسر، طبعا اعتمادا على السجل الاجتماعي الموحد، فالخدمات اللي تتقوم بها الوزارة هي خدمات يعني كتجي تكميلية، فمثلا التمدرس، هاذ السنة تم التسجيل في التمدرس ديال 26.000 طفل اللي مقارنة بـ 2020 كان التسجيل ديال 16.000 طفل.

فإذن واحد العدد كبير اللي واكبناهم، الجمعيات أكثر من 450 جمعية اللي تنواكبها، فهاذي كلها يعني خدمات مهمة للأنشطة المدرة للدخل بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، هاذ السنة 1830 يعني مشروع اللي دعمناه بـ 70 مليون درهم.

فيما يخص التمدرس في 2022 الحكومة خصصت 500 مليون درهم، وأيضا في 2025، فهاذ السنة يعني 390 مليون درهم مخصصة لتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة.

فكيفما كتشوفو خدمات مهمة جدا اللي تتجي، كما قلت، في إطار تصور شامل دابا ديال الحماية الاجتماعية، الورش الملكي للحماية الاجتماعية، نبغي نضيف فالخدمات أيضا اعتمادا، تنعتمدو على المنصات عن بعد اللي سهلت على الأسر أنهم ياخذو شهادات الإعاقة، "خدماتي" دابا معممة 100% بالإنترنيت، أيضا الخدمات يعني التسجيل ديال الجمعيات ولا الأطفال تيكون عن بعد.

نبغي نشير لبرنامج (+Raafiq) اللي هو أيضا فتحناه للأسر باش تستافد منو 18.000 أسرة وتقني مهني عن بعد في التكوينات فيما يخص مواكبة الأطفال اللي عندهم توحد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

لابد أول من الوقوف بهذه المناسبة على أهمية المكاسب التي تم تحقيقها في مجال الإعاقة، بفضل المبادرات الوطنية الرائدة، التي أطلقها جلالة الملك نصره الله.

إذ ما فتئ جلالته يؤكد في خطبه وتوجيهاته على ضرورة مساواة المغاربة في التمتع بالحقوق، وعلى ضرورة توفير شروط تحقيق تنمية منسجمة ومستدامة، وعلى إيلاء عناية خاصة للفئات الاجتماعية الهشة.

وفي هذا الإطار، نجدد اعتزازنا بالبرنامج الملكي التاريخي، المتعلق بالدعم الاجتماعي المباشر، الذي أدرج الأسر التي تكفل أطفالا من ذوي الاحتياجات الخاصة في دائرة الأسر التي تستفيد من الدعم.

وبالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل الارتقاء بأوضاع هذه الفئة، من خلال تبني جملة من البرامج والسياسات، إلا أن المنجزات في هذا الإطار غير كافية مقارنة بحاجياتهم ومتطلباتهم.

كما أن هناك محدودية لآثارها على مستوى الواقع، ولم تسمح بتحسين وضعية هؤلاء الأشخاص على النحو الذي يجعلهم يستفيدون فعليا من الحقوق والخدمات العمومية.

ونود في هذا الشأن، التوقف عند موضوعين مهمين:

الأول، يتعلق بالتربية الدامجة باعتبارها المدخل الأساس للنهوض بأوضاع هؤلاء الأشخاص، إذ يسجل على هذا المستوى ارتفاع نسب الاقصاء لدى هؤلاء من التعليم، وتزداد وضعية هذه الفئة سوء على مستوى التعليم في المناطق القروية.

والثاني، الذي لا يقل أهمية عن سابقه، وهي مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بهم، إذ يكتسي الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات أهمية قصوى باعتبارها آلية مهمة للنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة.

فبالرغم من التزايد الملحوظ لعددها، إلا أن الملاحظ أن مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بهم، لا يمكنها تلبية حاجيات مختلف فئات الأشخاص في وضعية إعاقة.

وما يفاقم هذا الوضع أكثر، هو التفاوت الصارخ في توزيع مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بهذه الفئة بين الجهات وعدم التوازن بينها، حيث تعاني عدد من الجهات خصاصا في هذا المجال، وهو ما يعني أن فئات واسعة من ذوي الاحتياجات الخاصة لا تستفيد من الخدمات التي تقدمها مراكز الرعاية الاجتماعية على مستوى التكفل والتأهيل في العديد من جهات المملكة، وهو ما يعيق التفاوت المجالي على مستوى الرعاية الاجتماعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل معكم، السيدة الوزيرة، إلى السؤال الرابع حول "الإعاقات المسجلة في صفوف الناجين من الزلازل".

التعقيب، باقي عندك السيدة الوزيرة؟

لكم رغبة في الرد؟

ماشي مشكل، يالاه تفضلوا.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

نبغي نقول غير باش ممكن نستاجبو لهاذ الأعداد الكبيرة، خصنا تحسين الاستهداف.

تحسين الاستهداف هناك "السجل الاجتماعي الموحد"، ولكن هناك أيضا بطاقة الإعاقة، ولهذا اشتغلنا على نظام تقييم الإعاقة اللي كملناه واشتغلنا على مرسوم بطاقة الإعاقة اللي قدمناه يعني للمصادقة عليه، فهاذ البطاقة غادي تساعدنا كثير، لأن غنعرفو شكون غيمشي للمدرسة، شكون غادي يبقى فالمركز المختص، الدعم اللي خصو يتعطى، راه الدعم اللي كنعطيو حاليا راه ما بين 500 حتى 1600 درهم، حسب نوع الإعاقة.

فلهذا كنحتاجو لهاذ النظام ولهاذ البطاقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لكم السؤال الموالي، يمكنكم أن تضيفو بعض المعلومات إذا كان ذلك ضروريا.

إذن السؤال.. تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

على إثر مخلفات زلزال الأطلس الكبير، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة حول تدابير الحكومة المتخذة للعناية بالأشخاص من ذوي الإعاقة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

كما تعلمون، وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، خلقت برنامج ديال "جسر التضامن" اللي عممت فيه الخيمات ديال المساعدة الاجتماعية، وخصصنا 400 ديال المساعدين والعاملين الاجتماعيين، 200 ما بين القطب الاجتماعي والجمعيات الشريكة.

خصصنا أيضا الدعم ديال 8 ديال المليون الدرهم لمواكبة هاذ الجمعيات الشريكة فالميدان.

وفيما يخص الأشخاص في وضعية إعاقة، حاليا بفضل هاذ الخيام ديال المساعدة الاجتماعية، تم رصد تقريبا حسب من المعطيات اللي عندنا من جمعتنا، تقريبا واحد 500 ديال الأشخاص في وضعية إعاقة، وواكبنا 127 باش يحصلو على شهادة الإعاقة، واحنا تنواكبو الآخرين، لأن خصهم يحصلو على شهادة الإعاقة باش ممكن هم يستافدو من الخدمات الاجتماعية.

وأيضا فهاذ الخيام ديال المساعدة الاجتماعية، حطينا واحد الرواق خاص بالمعينات التقنية، باش اللي خاصينو العكاكيز ولا خاصينو الكراسي حتى هوما تنعطيوهم، طبعا هناك التقائية كبيرة مع وزارة الصحة من أجل تسريع يعني الحصول على شهادات الإعاقة.

فإذن، هذا يعني باختصار إلى بغيتي تقول واحد المعطيات اللي نعطيها لكم فيما يخص الأشخاص في وضعية إعاقة اللي مع الأسف يعني تصابو بهاذ الإعاقة على إثر الزلزال اللي عرفاتو بلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد الرئيس، السي الإدريسي تفضلوا في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا الأخت السيدة الوزيرة، في الحقيقة شكرا على التوضيح وعرفنا بأن كاين هناك واحد العمل كبير جدا اللي تدار فهاذ الوقيتة واللي حرص عليه سيدنا الله ينصرو.

أولا، في إطار تدبير تداعيات زلزال الأطلس الكبير، قمتم السيدة الوزيرة بزيارة تفقدية نحو المناطق المتضررة، وترأستم خلية التتبع مع مكونات القطب الاجتماعي، خاصة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية بغية التعبئة الشاملة للمساعدة وإحصاء الأطفال اليتامى والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة أو في الوضعيات الصعبة والأسر الحاضنة لهم.

وفي هذا الإطار، نريد منكم السيدة الوزيرة الكشف عن نتائج إحصاء هذه الفئات المتواجدة في وضعية هشاشة، المتضررة من الزلزال، ونوع الإعاقة المترتبة عنهم، وما هي إجراءات الحكومة المتخذة لمواكبتها وتحسين وضعيتها.

ثانيا، السيدة الوزيرة، قناعتنا راسخة في الفريق الحركي أن بلادنا تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بذلت مجهودات جبارة للعناية بالأشخاص في وضعية إعاقة، ويبدو ذلك جليا من خلال توقيع المغرب على الاتفاقيات الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتنصيص دستوريا في الفصل 34 على حقوق هذه الفئة وإصدار قانون الإطار رقم 97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، والذي نسجل بشأنه تأخر في إخراج أغلب نصوصه التنظيمية.

لكن، السيدة الوزيرة، بالرغم من كل ذلك فإن هذه المجهودات المبذولة والمسار المهم الذي قطعته بلادنا تبقى غير كافية بالقياس لأوضاع هذه القاعدة المجتمعية، ولا ترقى إلى تطلعاتها وانتظاراتها.

ولذا، نقترح في الفريق الحركي ما يلي، السيدة الوزيرة:

- التعجيل بإصدار المرسوم التنظيمي لقانون الإطار رقم 97.13 والنصوص التطبيقية للقانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

- نحاولو، السيدة الوزيرة، أنه على الأقل هاذ كاين واحد العمل كبير جبار اللي كنا كلنا وكنعرفو المشاركين فيه كلجنة فهاذ التوجه، ولكن تنطلبو، السيدة الوزيرة، بالإخراج ديال بعض النصوص والتطبيقات، هذا هو الإشكال اللي تنطلبو منكم.

- وتنطلبو كذلك، السيدة الوزيرة، أنه الزيارة ديالكم ما تنحصرشاي في الحوز، بغيناكم تمشيو حتى لجهة ورزازات، راه حتى احنا كاين عندنا إشكالات كبيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، هل هناك رد؟

تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

نبغي نشير أولا بأن هناك رقم أخضر اللي هو: "0800096161"، اللي

خرجناه في المناطق المتضررة إثر زلزال الحوز، لأي حالة اجتماعية كاينة ممكن تتواصلو معنا ويكون التوجيه نحو المراكز المتخصصة، مثلا الأشخاص في وضعية إعاقة، هاذي الحاجة الأولى اللي بغيت نضيف.

أيضا، فيما يخص تفعيل القانون رقم 97.13 فاحنا اشتغلنا عليه، لأن أولا الورش الملكي ديال الحماية الاجتماعية جاب الدعم، الدعم المباشر، احنا تنشتغلو مع (la CGEM[6]) وتنشكرهم على التشغيل في القطاع الخاص، احنا (voilà) في القطاع الخاص.

أيضا تنشتغلو على يعني الخدمات الاجتماعية التكميلية، سلة الخدمات كلها اللي كاينة.

القانون رقم 65.15 خرجنا 8 ديال النصوص هاذ السنة، من 2015 لدابا خرجو 8، احنا خرجنا 8 في عام، فإذن هذا واحد المجهود جبار باش نفعلو هاذ القوانين 97.13..

البطاقة هي أيضا في القانون رقم 97.13 واشتغلنا عليها وقدمناها لمسطرة المصادقة، إذن واحد العمل جبار اللي تدار خلال واحد السنة، إيلا بغينا نقولو ولا سنة ونصف في تفعيل هذا القانونين الإطارين الأساسيين اللي هما 97.13 و65.15.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيدة الوزيرة المحترمة ننتقل معكم إلى آخر سؤال وجه إليكم في هذه الجلسة يتمحور حول "حماية الناشئة من أخطار الإنترنيت" للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم

نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، ما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل حماية الناشئة من خطر الانترنيت؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

نبغي نقول أولا الوزارة اشتغلت على تفعيل البرنامج التنفيذي لحماية الطفولة، اللي هو البرنامج 2023-2026 اللي وجدناه، اللي فيه ثلاثة دالمحاور اللي هوما: الوقاية، الحماية، والرفاه ديال الأطفال.

ففيما يخص الوقاية: كتدخل هاذ المسائل ديال الوقاية من المخاطر ديال الانترنيت.

فالوزارة أولا خرجات دليل لتحسيس الأسر حول الوقاية من الأنترنيت، اللي احنا كنشتغلو عليه حاليا للتحيين ديالو واللي هو واجد، يعني غادي أيضا نوزعوه على مراكز "جسر الأسرة" باش الأمهات والآباء يكونو تيعرفو يستعملوه.

"جسر الأسرة" اللي خرجناه 53 مليون درهم لـ 217 جمعية في المغرب كامل باش نواكبو الأسر، وتكون حماية الطفولة، تكون حماية الفتيات أيضا، فهذا أيضا مهم جدا.

اشتغلنا مع اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية (CNDP[7]) باش خرجنا المنصة ديال "كون على بال"، اللي كتحمي الأطفال.

هاذي كلها منصات يعني مهمة جدا خدمنا مع (l'Unicef[8]) باش يكون تحسيس أيضا للآباء حول المخاطر اللي تتكون تتعترض الأطفال، لكن الأساس هو توعية الآباء والأمهات، مهم جدا، لأن الوليدات الصغار ما عارفينش، احنا خصنا الآباء والأمهات اللي نكونوهم.

لهذا، احنا كنركزو على السياسة الأسرية وعلى "جسر الأسرة" اللي غادي يواكب الأمهات والآباء باش يفهمهم أشنو هو الانترنيت، أشنو هو المخاطر ديال الانترنيت، وهوما اللي غادي يحميو وليداتهم، لأن غادي يعملو تطبيقات كتحبس جميع الأمور اللي ممكن تسيء للأطفال.

فإذن هذا هو التوجه اللي اخذينا مواكبة الأسر لحماية الأطفال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد محمد صبحي:

نشكركم السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم الذي يؤكد المجهودات التي تقومون بها للحد من هذه الظاهرة، واسمحوا لي أن أتقاسم معكم بعض المؤشرات للوقوف على مخاطرها:

تشير الأرقام أنه في عام 2022، 75% من الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة يستخدمون التواصل عبر الانترنيت، مقابل 65% مقارنة ببقية سكان العالم، وبذلك يعتبر الشباب اليوم القوة المحركة للاتصال الإلكتروني العالمي؛

[6] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc

[7] **C**ommission **N**ationale de contrôle de la protection des **D**onnées à Caractère **P**ersonnel

[8] **U**nited **N**ations **I**nternational **C**hildren's **E**mergency **F**und (Fonds d'urgence international des Nations unies pour l'enfance)

كما تشير كذلك أن الأطفال يقضون وقتا أطول على الانترنيت، اليوم أكثر من أي وقت مضى وبنسبة متزايدة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن هذا الاتصال يكون مصحوبا بمخاطر جسيمة، فالتنمر الإلكتروني وغيره من أشكال عنف الأقران يؤثر على الشباب الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الرسائل الفورية كلما يسجلون الدخول إليها، حيث تظهر الأرقام أن أكثر من ثلث الشباب عبر 30 دولة قد صرحوا أنهم تعرضوا من قبل للتنمر عبر الانترنيت، إذ يتخلى شاب من بين كل 5 شباب عن المدرسة بسبب وقوعه ضحية لذلك.

كما أن الأطفال والشباب عرضة لخطاب الكراهية والمحتوى العنيف عند تصفحهم للأنترنيت، بما في ذلك الرسائل التي تحرض على إيذاء النفس وحتى الانتحار، علاوة على خطر التجنيد من قبل الجماعات المتطرفة والإرهابية.

ويبقى الجانب الأكثر إيثارا للقلق هنا هو التهديد الذي يشكل الاستغلال والانتهاك الجنسي عبر الأنترنيت، حيث تبدي الأرقام أن حوالي 80% من الأطفال عبر 25 دولة صرحوا بتعرضهم للشعور بخطر الاعتداء الجنسي أو الاستغلال عبر الأنترنيت.

ولا ننسى انتهاك الشركات التكنولوجية لخصوصية الأطفال بهدف جمع البيانات لأغراض التسويق، يجعل هذه الفئة من المستخدمين عرضة للخطر، فالتسويق الذي يستهدف الأطفال من خلال التطبيقات وكذلك الوقت الطويل الذي يمضونه أمام الشاشة نتيجة ذلك أمرا قد يضر بالنمو الصحي للطفل.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بالمغرب عرف الإقبال على بعض الألعاب الإلكترونية في أوساط القاصرين تزايد كبير خلال الفترة الأخيرة، خاصة الألعاب التي يشكل العنف والمعارك الافتراضية موضوعها، فيما أصبحت تأثيراتها على الصحة النفسية والعصبية لهؤلاء مثار قلق كبير للآباء والأمهات.

وهنا لابد من التنويه بالمجهودات التي قمتم بها والمتمثلة خصوصا في:

- إصدار دليل للأسر لحماية الأطفال من مخاطر الأنترنيت الذي يسعى إلى إحداث لجنة للتنسيق في مجال الثقافة الرقمية وحماية الطفال في الفضاء الرقمي على صعيد وكالة التنمية الرقمية؛

- إطلاق منصة "كون على بال" ذات طابع إفريقي من طرف اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بالرباط؛

- توقيع اتفاقية بين وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في دجنبر 2022 لحماية الأطفال من العنف...

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

شكرا السيدة الوزيرة، تفضلي إلى كان هناك رد تفضلوا.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

بالعكس، ماشي رد، غير تنبغي نشكر السيد المستشار على تثمين مجهودات الوزارة.

ونبغي نقول أن طبعا الوليدات الصغار أنا تكلمت عليهم، يعني أقل من 12 عام خصنا نواكبهم، خصنا نضبطو الوصول والولوج ديالهم للأنترنيت.

طبعا الشباب ملي تيبداو يكبرو 15 عام، 16 عام، 17 عام حتى هو هذا من جيلهم ("c'est des "Digital Natives) يعني خلاقو فالرقمنة.

فلهذا، خصنا نكونو أطرناهم من قبل، ملي كانو صغار باش نحميوهم باش يكون عندهم واحد الصمود داخلي ما يكونوش تيخافو من التنمر وتكون المواكبة ديال الأسر، راه واخا الولد عندو 14 عام ولا 15 عام ولا البنت خصنا كوالدين، كآباء وأمهات، نواكبهم.

هذا علاش تنأكد على الأسرة وأهمية الأسرة في مواكبة الأطفال والشباب، ولكن في إطار طبعا يعني (la contextualisation) أنهم فالجيل ديالهم خصهم يستافدو من الأنترنيت، لكن نحميوهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية المبرمجة خلال هاذ الأسبوع.

نشكر السيدة الوزيرة المحترمة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة.

إذن، رفعت الجلسة.